J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8(1): 21 - 38, 2017

Family's Consumption Policies and their Impact on the Environmental Footprint in Light of the Sustainable Development

Sanaa M. A. Al-Najar

Department of Family and Childhood Institutions Management –Faculty of Home Economics-Helwan University

سياسات الاستهلاك الأسري وتأثيرها علي البصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة

سناء محمد أحمد النجار

قسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة-كلية الاقتصاد المنزلي- جامعة حلوان

الملخص

يشهد العالم الآن اهتماما متزايداً بقضايا التنمية المستدامة وبخاصة في الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب التقدم وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشودين والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية، لذا يهدف البحث الحالي إلى الكشف عن سياسات الاستهلاك الأسري وتأثيرها علي البصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة، وتكونت عينة البحث من (٢٢٢) ربة أسرة من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة من ربات الأسر العاملات وغير العاملات . وقد اشتملت أدوات البحث على استمارة البيانات العامة، استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة، استبيان وعى ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة، واتبع فى البحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم نتائج البحث عن : - وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة / الإهمال- سياسات النصح والارشاد / اللين و اللامبالاة- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لعمل الزوجة، محل الإقامة، عمر الزوجة، ووجود مرافق بالمنزل تحتاج لصيانة، كما وجد تباين في تلك السياسات تبعاً لمستوي تعليم الزوجة لصالح المستوي التعليمي المتوسط . عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير/ عدم التدوير) تبعاً لعمل الزوجة، تبعاً لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة . وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة/ الاهمال- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لوجود مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن. وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد/ الاسراف، سياسات الصيانة/ الاهمال، سياسات النصح والارشاد / سياسات اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لدخل الأسرة لصالح مستوى الدخل المنخفض. عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بمسببات البصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لعمل الزوجة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها ككل، تبعا لمحل الإقامة لصالح الحضر، تبعا لعمر الزوجة لصا لح فئة السن الأعلى و تبعا لدخل الأسرة لصالح مستوى الدخل المرتفع. أما التباين تبعاً لمستوي تعليم الزوجة لصالح المستوى التعليمي الأعلى كان عند مستوي دلالة ٠.٠٥ . وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥،٠.٠١ بين كل من سياسات الاستهلاك للأسرة المتمثلة في السياسات الايجابية والسلبية المحددة ووعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل). والمتغيرات الوسيطة المحددة بتلك الدراسة (عمل الزوجة – محل الإقامة – وجود مرافق تحتاج صيانه –وجود مصادر للتلوث والإزعاج – عمر الزوجة – مدة الزواج –تعليم الزوجة – دخل الأسرة). وأوصت الباحثة بضرورة تنمية مستوى الوعى بأهمية البصمة البيئية وعلاقتها بالتدهور البيئي وتغير المناخ، وحفز كل قطاعات وأفراد المجتمع على ممارسة سلوكيات رشيدة والإحساس بالمسئولية لخفض معدل البصمة البيئية. والوعى بسياسات الاستهلاك الأسرى، وماله من دور في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بطريق مباشر وغير مباشر من خلال البرامج الإعلامية وكافة المؤسسات التربوية والاجتماعية والأسرية. كما قامت الباحثة بوضع تصور لاستراتيجية مقترحة لتطوير نظام البيئة المنزلية من خلال تحسين السياسات الاستهلاكية للأسرة المصرية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بالمجتمع.

المقدمة

تعد التنمية هدفاً تسعى إليه الأمم والشعوب، وغاية تستوجب مشاركة فعالة من كافة أفراد المجتمع لتحقيق مستهدفات العملية التنموية، ومن أهمها الحد من الفقر، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، وحماية وتعزيز صحة الإنسان، حماية البيئة، حق الأفراد في حياه صحية ومنتجة تتواءم مع الطبيعة، تغيير أنماط الاستهلاك، وهو ما يتطلب العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية في المجتمع، وتعظيم العائد الاقتصادي لتلك الموارد (عبير عبد الخالق،٢٠١٤).

و يشهد العالم الآن اهتماما متزايداً بقضايا التنمية المستدامة وبخاصة في الدول النامية التي تحاول اللحاق بركب التقدم وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشودين والتمكن من إشباع كافة الحاجات الإنسانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،٢٠٠٠) .

ويعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعى ثلاثة محاور رئيسية هي محور الأداء البشرى والمحور الاقتصادي والمحور البيئي السكنى وتتحقق هذه التنمية لهذه المحاور الثلاثة من خلال النظم الإدارية المتعمقة في تحليل السلوك الإنساني (ماجدة أبوزنط، عثمان غنيم، ٢٠١٠) . وينبغي اعتبار التنمية المستدامة عملية واقعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان لتوفير احتياجات حالية ومستقبلية كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة . فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدى إلى استحداث التكنولوجيا إلى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة والرشد في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية (دوجلاس موسشيت،٢٠٠٠) .

فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث، كما أنها تعبر عن حالة التوازن وإعادة صياغة للمحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تجمع بين استدامة الموارد الطبيعية والبشرية والمادية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية (ريدة ديب، سليمان مهنا،٢٠٠٩) وتلك التنمية تطالب بالمساواة بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، كما أنها تشمل إعادة توجيه الموارد والوفاء بالاحتياجات الأساسية (إيمان بيبرس،٢٠٠٣). لذا يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، فالحفاظ على قاعدة الموارد الأساسية يؤدى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وبالتالي يعد ترشيد الاستهلاك للموارد والثروات إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة (حسونة عبد الغنى، ٢٠١٣).

تعتبر البيئة هي منطلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي رصيد الموارد الطبيعية والمادية والاجتماعية، في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان ومتطلباته، وهي أداة كل دولة في تحقيق وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، ورفع نوعية الحياه اقتصاديا واجتماعيا لجميع السكان (أبو بكر البنا،٢٠٠٢).

وحيث أن الاستهلاك في حد ذاته سلوكاً طبيعياً للإنسان، للمحافظة على وجوده لتلبية حاجاته ومتطلباته، ولكن إذا تخطى الاستهلاك الحاجات المطلوبة ؛ فإنه يعد تبذيراً، ويلزم التدخل لعلاجه والتصدي له (حنان السيد وسلوى زغلول،٢٠٠٥)، فقد أدى تطور الحياة الحديثة وكثرة متطلباتها إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة مع زيادة في تكاليف المعيشة(إسماعيل عبد الفتاح، ٢٠٠٥). فقد شهد المجتمع المصري زيادة كبيرة في معدل استهلاكه حيث يعد من أعلى معدلات الاستهلاك في العالم، فحجم الاستهلاك يمثل ٨٠ % من الدخل والباقي يوجه للاستثمار في حين أن معظم الدول المتقدمة لا تستهلك أكثر من ٦٥ % من دخلها (سلوى العوادلى، ٢٠٠٦). وترجع هذه الزيادة في الاستهلاك إلى الكثير من العوامل مثل الزيادة السكانية والهجرة الداخلية والخارجية والتقدم العلمي وما يترتب عليه من ظهور سلع جديدة لم تكن معروفة من قبل ومما يساعد على انتشار النمط البذخى في كثرة الإعلانات، وما تتبعه من أساليب مستغله بما يزيد من معدل الاستهلاك (سلوى العوادلى، ٢٠٠٦).

فقد أشارت إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة بلغ ٩٧.١% مقابل ٢,٩% للإنفاق غير الاستهلاكي، كما أن نسبة المنفق على الطعام والشراب بلغ ٣٦% وعلى الملابس ٥.٧% وعلى المسكن ومستلزماته ١٨,٦%، في حين بلغ الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية ٩.٨% والتعليم ٣.٧%، و أن نسبة ما يستهلكه القطاع المنزلي من الطاقة الكهربائية تقدر بحوالي ٣٨,٧% من إجمالي الطاقة المستهلكة، ومن مياه الشرب حوالي ٦٦,٤% من جملة المياه المستهلكة. وهو ما يشير إلى ضرورة ترشيد الاستهلاك الأسرى لزيادة حجم المدخرات الأسرية والمساهمة في دفع عجلة التنمية .

و لذا تعتبر قضايا الاستهلاك والتلوث البيئي من أهم القضايا بالنسبة للدول النامية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعدم التخطيط الأسرى لاستهلاك الموارد المتاحة يزيد من نسبة الإنفاق العشوائي مما يشكل عبئا كبيرا على اقتصاديات الأسرة واقتصاديات الدول وخاصة دول العالم النامي. خاصة وأن المجتمع اليوم هو مجتمع وفرة استهلاكية ويعيش حركة ديناميكية تتطلب بذل أقصى الجهد للحصول على كل ما يشبع الحاجات والطموحات الاستهلاكية في كل المجالات الحياتية والمعيشية. (Durham,2004).

كما أصبحت قضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث واحدة من أهم قضايا العصر ومن أخطر المشكلات التي تعانى منها دول العالم أجمع والدول النامية على وجه الخصوص والتي يمكن أن تترك آثاراً يصعب علاجها على المدى البعيد، بما تمثله من تحدياً رئيسياً أمام خطط التنمية نتيجة للسلوك غير الواعي للإنسان مع البيئة مما يستدعى البحث عن كيفية تعديل هذا السلوك لدى جميع أفراد الأسرة والمجتمع (سهيربندارى،٢٠٠٦).

ومن هنا تزداد أهمية التخطيط لسياسات الاستهلاك الأسرى في ظل محدودية الدخول وندرة الموارد بالإضافة إلى زيادة المغريات والعرض المتنوع والمغرى للسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى العروض الترويجية المختلفة التي تدفع أفراد الأسرة إلى شراء سلع لا تكون ضرورية أو في حاجة ماسة لشرائها بالإضافة إلى الارتفاع المستمر والمتنامي يوما بعد يوم في مستويات الأسعار للسلع بشكل لا يتلاءم مع الدخول ويزيد من العبء الواقع على الأسر ويجعل سياسات الترشيد الاستهلاكي ضرورة يومية ملحة (Rudolph ,1999).

مشكلة البحث :

لقد دأب الإنسان منذ وجوده علي الأرض علي تعميرها ومحاولة تحسين ظروف بيئته ومعيشته بها. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية انتهج الإنسان منهجا غريبا لم يراع فيه التوازن البيئي وبسبب جهل الإنسان بآلية ذلك التوازن وسوء تقديره لها نتج ذلك التخريب الكبير الذي أحدثه ويحدثه في بيئته. فرغم أن الإنسان يعمل دائماً وأبداً علي استغلال موارد الطبيعة لبناء تقدمه وحضارته، إلا أن استغلاله لهذه الموارد تم بطرق خاطئة الأمر الذي أدي إلي اختلال توازن جودة حياته، وأضر البيئة بشكل عام فأصبحت ضعيفة هشة لا تستطيع الوفاء بمتطلباته. وأصبح هناك اعتقاد خاطئ بأن القضاء علي مصادر التلوث هو الأساس في النهوض بالبيئة من جديد وليس العمل علي تنمية مواردها وتحسين استخدام مثل هذه الموارد. (علاء الدين حسين، ٢٠٠٨)

ويعد الإنسان هو مشكلة البيئة الأولى حيث بلغ تأثيره عليها وقدرته على تغييرها تغييراً كبيراً في احداث خللاً في علاقاتها الطبيعية بعضها ببعض حتى أن قدرة الأنظمة البيئية المختلفة أصبحت غير قادرة على استيعاب هذا الخلل فكادت تهدر حياة الإنسان نفسه وقدرته على البقاء. ومع التقدم التكنولوجي تعاظم الإنسان في استهلاك العديد من الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة منها. (شريف عطية،٢٠٠٦)، (منى عبد الهادي وآخرون،٢٠٠٣).

فالقوة التكنولوجية الهائلة فرضت ضغوطا على البيئة، وأدى استخدامها بدون تنظيم إلى تحقيق الراحة للإنسان وتوفير إنتاج ضخم لسد حاجاته المتزايدة، لكنها أثرت تأثيرات سلبية كثيرة في مختلف أجزاء النظام البيئي، الذى يجب أن يسانده الإنسان لصالحه ولصالح الأجيال القادمة (محمد أحمد وآخرون، ٢٠١٢).

فقد أكدت دراسة صبري الدمرداش ، محمد دسوقى (١٩٩٥) أن معظم المشاكل البيئية ترجع إلى تدنى الأنماط السلوكية في التفاعل مع البيئة والتي تعزى بدورها الى الافتقار للمعارف والاتجاهات البيئية وعلى هذا الأساس فإن تقليل الأضرار البيئية والمحافظة على ترشيد سلوكيات الإنسان في علاقته بالبيئة بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع والفائدة إنما يرجع إلى مدى وعى الإنسان ومعرفته لبيئته وكيفية الحفاظ عليها . كما أشار مصطفي عبد المجيد (١٩٩٢) إلى أن الزيادة السكانية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية سبب في إحداث العديد من المشكلات البيئية المتمثلة في مشاكل الصرف الصحي والقمامة والتلوث الناتج عن المرور والضغط على المرافق.

أما جهاز شئون البيئة (١٩٨٩) أوضح أن التلوث البيئي سببه الإدارة غير الرشيدة للنفايات. كما يعد التلوث المائي من أخطر ماتواجهه المجتمعات البشرية لما يحدث من تغير في تركيبه سواء بصورة مباشرة أوغير مباشرة تصبح فيها المياه أقل صلاحية في أغراض الشرب والزراعة والصناعة إلى جانب تدهور خصائصها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

كذلك النفايات الإلكترونية صارت تمثل خطراً داهماً على الصحة والبيئة حيث يمكن تصنيفها في مرتبة متقدمة بين أخطر عشر ملوثات يعاني منها العالم في الوقت الحاضر. حيث أكد التقرير الصادر عن معهد موارد العالمWorld Resources Institute أن هذه النفايات تتضاعف كمياتها عاماً بعد آخر ومن ثم تتفاقم مخاطرها على الإنسان والبيئة، بل وصل الأمر إلى أن المختصين ينصحون بعدم اقتناء الأجهزة الإلكترونية المنتهية الصلاحية في المنازل، والتي قد تؤدي إلي مخاطر كبيرة يأتي في مقدمتها مرض الحساسية (عبد الحميد شقير، ٢٠١٤) ،(محمد الزروكة،٢٠٠٦).

وطبقا لاتفاقية بازل ، ٢٠٠٦ فما زالت الدول النامية تعانى من تدنى الوعي لدى معظم أفرادها بمشكلة النفايات الإلكترونية، وكيفية التصدي لها، والتعامل معها بالرغم من مخاطرها. أما تلوث الهواء الناتج عن تغير في تركيز المواد المكونة له من أشد المؤثرات الضارة بصحة الانسان (أحمد الجلاد، ١٩٩٨)، (Steven, 2006).

وتعتبر مشكلات البيئية المتعلقة بسلوكيات الإنسان وموقفه من البيئة التي يعيش فيها هما السبب المباشر في إفسادها، وهو الذي يعانى في نهاية الأمر من مشكلاتها (جمال حبيب،٢٠٠٠) . ومن هنا فإن الإنسان ملزم بإدارة مكونات البيئة المحيطة به بشكل يشبع احتياجاته دون الإضرار بها، حتى يصل إلى مايسمى بالجودة البيئية (أشرف عبد الخالق،٢٠٠٤) . فسوء إدارة الإنسان للبيئة، وسوء ممارساته لإشباع حاجاته المتعددة، وتوفير الرفاهية له أدى إلى مضاعفة استنزاف الثروات والمصادر الطبيعية، وما ينتج عنها من المخلفات والملوثات التي ارتدت مره أخرى للبيئة الطبيعية لينتج عنها العديد من المشكلات البيئية (محمد المعافا، ١٩٩٨).

وتعتبر ربة الأسرة بما تمتلكه من إمكانيات تعد بمثابة القوة القادرة على أحداث التنمية والابتكار والتحديات والتقدم كما تعتبر الموارد البشرية المتمثلة في القدرات والاتجاهات والميول وغيرها احد الدعائم الأساسية في التنمية الاقتصادية وأساس تحريك عجلات النمو وهي تعد الأداة الرئيسية في تحويل التحديات إلى قدرات تنافسية وتحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات (وفاء شلبي، منار خضر، ٢٠٠٣).

ولا شك أن للمرأة دور كبير ومؤثر في المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث البيئي بالرغم من مورثات العادات والتقاليد المختلفة والتي لازالت تحكم دور المرأة في المجتمع وتحد من مشاركتها واسهامها في مكافحة التلوث (امنحتب ميخائيل،٢٠١١) وذلك عن طريق حسن إدارتها لأدوارها من خلال أنشطتها اليومية مع عناصر البيئة، وعلى

جانب آخر فإن السلوك غير الواعي في التعامل مع الموارد البيئية كالاستخدام السيئ للمياه والأدوات المنزلية وسوء التصرف في المخلفات المنزلية، بالإضافة إلى استخدام المصادر التقليدية في انتاج الطاقة كل هذا يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تلوث البيئة (نهي حسن،٢٠٠٤).

كما بينت دراسة Hellen(1992) أن ربة الأسرة هي المسئولة عن التدبير لاحتياجات الأسرة ولها أدوار كثيرة تتلامس فيها مباشرة مع الموارد البيئية، وأضاف كل من Soeripto(1992) وسكينة باصبرين (١٩٩٦) أن المرأة أكثر تعاملاً وإدارة للموارد المستهلكة بالبيئة المنزلية وأن سوء التخطيط في استخدامها يعمل على إهدارها ويزيد نصيب الفرد بما يفوق حاجاته.

وبينت دراسة كل من آمال عبد الحميد (١٩٩٢) ، مجدى عدوى (٢٠٠٤)، محمد أبو العينين (٢٠٠١) أن للمرأة دور أساسي في تلوث البيئة أو عدم تلوثها وذلك عن طريق الاهتمام بنظافة مسكنها وبيئتها المحيطة والاهتمام بتنشئة أبنائها وإكسابهم المدركات والاتجاهات والقيم الإيجابية نحو البيئة ونظافتها ومساعدتهم في تذوق كل ماهو جديد ومتناغم سواء عن طريق القدوة الحسنة – باختيارها الجيد والبسيط للفرش وأغطية الأرضيات ووسائل تجميع المسكن مما لا يسبب تنافر بين عناصر الوحدة السكنية ويسبب تلوثاً بصرياً- مما يزيد من حب الأبناء لبيئتهم الداخلية وإدراكهم للقيم الجمالية ويحسن من المستوى الجمالي للبيئة الداخلية ويحميها من التلوث البصرى .

ولربة الأسرة دور فعال ومحوري في المحافظة على الموارد داخل وخارج الأسرة من خلال دورها التاريخي في تنشئة وتربية وتعليم وتوعية أجيال المستقبل ضمن دورها الريادي في رعاية الأسرة وتحديد أنماط السلوك وترشيد الاستهلاك، بالإضافة إلى الدور المتزايد للمرأة العاملة في مجال الإنتاج والتنمية واتخاذ القرار، ومتى ماوعت المرأة بأهمية ومحدودية الموارد، سيكون ذلك مهماً في الحد من الإسراف في الغذاء والمياه والطاقة .كل ما من شأنه أن يؤدى إلى هدر لهذه الموارد الطبيعية ولذلك فقد أولت الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية اهتماماً كبيراً بترسيخ دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامه داخل وخارج نطاق الأسرة (جامعة الدول العربية،٢٠٠٨).

وأن دعم عمليات التنمية المستدامة يتطلب ترشيد الموارد الطبيعية والبيئية، حيث تحسين كفاءة الاستخدام وحمايتها من الاستنزاف، وتخفيض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية، ووضع سياسات ولوائح وحوافز تشجع السلوك الرشيد بيئياً للأفراد في كل مجالات الاقتصاد، ولكى يصبح ذلك سمة مؤكده من سمات التنمية لابد للاحتياجات البيئية أن تصبح أكثر انتظاماً من جوانب سياسة الاقتصاد الكلى، ويتطلب ذلك التحديد الواضح للعمليات المؤدية لتدهور البيئة وفهم أفضل لقاعدة الموارد الطبيعية والنظم البيئية التي تدعم الاقتصاديات الوطنية حتى يمكن تحديد أنماط مقبولة للتنمية (Bozell&Cynthid,2010) .

وقد ذكر Githens & Timothy(2010) أن رسم السياسات البيئية حق مطلق لكل مجتمع، ولكى تتسم سياسات واستراتيجيات البيئة بالفاعلية، لابد أن تكفل تفاعلاً مستمراً بين البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العلم أن رسم تلك السياسات بالتخطيط البيئي لها يختلف من مجتمع لآخر تبعاً للأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ويعتبر استخدام ربة الأسرة لاستراتيجيات طويلة المدى في التعامل مع موارد الأسرة المتاحة هي إحدى الطرق للحفاظ على الموارد وترشيد الاستهلاك (زينب يوسف، ٢٠١٥). فمثلاً يمكن للمرأة أن تستغل التفكير المبدع والمبتكر لإنتاج سلع تصلح لإقامة مشروعات صغيرة تعتمد على الاستفادة من مستهلكات البيئة المنزلية كإعادة استخدام العبوات البلاستيكية والزجاجية والاقتصاد في استخدامها، وتدوير المستهلكات البيئية، لذلك يمكن اعتبار مستهلكات البيئة المنزلية مورداً وليس عبئاً فمن منظور إعادة الاستعمال والتدوير لا وجود لشيء اسمه "نفايات" إذ أن النفايات في حقيقة الأمر عبارة عن الموارد غير المرغوب فيها،وعندما تتراكم لابد من البحث في كيفية إزالتها أو إعادة استخدامها (محمد أرناؤوط، ٢٠٠٣).

وقد أشارت نتائج دراسة سكينة باصبرين (١٩٩٦) إلى أن نصيب الفرد من الطاقة والموارد الطبيعية المستهلكة بالبيئة المنزلية يفوق حاجته، مما يدل على أن جزء كبير من هذه الموارد المستهلكة يهدر نتيجة لسوء استخدامه، مما يتطلب بذل أقصى الجهود؛ لمحاولة الانتفاع بالموارد المتاحة لأقصى حد ممكن ؛لمحاولة الحد من الاستهلاك من خلال عدم الإسراف وتقليل الفاقد .

أما دراسة عائشة سعيد (٢٠٠٣) أشارت إلي أن السلوكيات البيئية السلبية تساهم في تلوث أجواء المباني السكنية، وبالتبعية تعرض سكانها إلى العديد من المشكلات الصحية . كما تتعرض البيئة المنزلية للعديد من المشكلات البيئية، ويرجع ذلك لما تمارسه المرأة من سلوكيات بيئية وممارسات إدارية غير واعية، كالاتجاه نحو الاستهلاك المفرط، والتعامل الخاطئ غير الآمن مع مكونات البيئة؛ مماينعكس على صحة أفراد الأسرة (طلعت غبريال وآخرون، ٢٠٠٣) .

وتتمثل حماية البيئة في التعامل الحكيم معها، والاستثمار الأمثل للموارد البيئية الدائمة، والاستغلال الرشيد لمواردها المتجددة وغير المتجددة، وكذلك صيانتها، مماقد يهددها من أخطار (أحمد دسوقى، ٢٠٠١).

فثقافة الهدر الاستهلاكي ثقافة سلبية تؤدى إلى مخاطر لا يقتصر أثرها على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، كما أن التسليم بتعظيم الاستهلاك كهدف رئيسي في حياة الفرد يحول بينه وبين التضحية من أجل الآخرين وهو الأمر الذى ينعكس سلباً على نصيب الأجيال القادمة من الموارد (أمال عبد الرحيم،٢٠١٢).

إن تدهور الأنظمة البيئية بشكل مستمرّ وبسرعة متزايدة يبرز الحاجة الملحة إلى التنمية المستدامة. فإدارة التنمية المستدامة تحتاج إلى الأدوات والطرق لحساب الطلب على الموارد البيئية وكذلك لحساب قدرة هذه الموارد على الاستمرارية. ويمكن استخدام البصمة البيئية بواسطة الأفراد والأعمال والحكومات للوصول إلى التنمية المستدامة. كذلك تساعد تحاليل البصمة البيئية على صناعة القرار فيما يتعلق باستخدام الموارد البيئية والتعرّف على النواحي التي يمكن بها التقليل من الضغط على البيئة(سوزان ساكمار وآخرون،٢٠١٠) ، (٢٠١٢ , Giddings).

هذا الأمر يتطلب اليوم ملاحظة المؤشرات القوية الملموسة نتيجة البصمة البيئية المرتفعة، والمتمثل بعضها في مشكلة الاحتباس الحراري ، ارتفاع درجات الحرارة علي الأرض، وخسارة التنوع البيئي، والتصحر، وقطع أشجار الغابات، والصيد الجائر، وزيادة مشكلة مخزون الغذاء، والمياه، فإذا لم تتخذ مبادرات تجاه ذلك، ستكون النتيجة سلبية جداً على الأشخاص، والمجتمعات، والنظم الاقتصادية، والدول جميعها على كوكب الأرض. هنا يجب الإعتراف بأنه بدون هذه المعلومات يصعب تطوير استراتيجيات من شأنها المساعدة على مواجهة المشكلات الموجودة في أزمة البصمة البيئية .(Ericksen,2015)

ويمكن القول بأن البصمة البيئية هي مؤشر لقياس تأثير مجتمع معين على كوكب الأرض ونظمه الطبيعية، وهو يوضح مدى مستوى استدامة نمط عيش سكان الدولة المحددة، ومدى تأثيرهم وإضرارهم بكوكب الأرض. كما ينظر حساب البصمة أيضاً إلى الخصائص الطبيعية لكل دولة وما يتبع ذلك من اختلافات إنتاجية بالنظر إلى طاقتها البيولوجية. (الصندوق العالمي لصون الطبيعة، ٢٠٠٩)

ففي مصر تشير البصمة البيئية إلى أن عدد سكان مصر يحتاج إلى ستة أضعاف مساحة الأرض المنتجة الحالية من أجل التنمية المتواصلة للموارد، كما يجب أن تكون هناك استراتيجية توعية خاصة للحد من زيادة السكان، وزيادة مساحة الأرض المنتجة . (نبيل قنديل،٢٠١٢)

وقد قرع الصندوق العالمي لحماية البيئة جرس الإنذار وذلك في تقريره للعامين(٢٠٠٦)، (٢٠١٠) عن مستوى استهلاك البشرية للموارد الطبيعية بشكل يهدد قدرة الطبيعة على التجديد، حيث أشار التقرير إلى أن مستوى استهلاك سكان الكرة الأرضية للموارد الطبيعية يفوق «٣٠%» ما تستطيع الطبيعة تجديده من موارد، وهو ما يهدد مستقبل الأجيال القادمة . ويمكن من خلال تحليل البصمة البيئية تحديد مسؤولية ومساهمة القطاعات المختلفة للمجتمع ومساهمتها في البصمة البيئية الكلية للدولة، والذي بدوره يساعد على معرفة كيف يمكن لهذه القطاعات المساهمة في تقليلها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٣).

وتعتبر مبادرة البصمة البيئية جهداً وطنياً للتكفل بتحقيق مستقبل مستدام من خلال قياس وتفهم تأثير أسلوب الحياة على كوكب الأرض. وهي مبادرة تاريخية تقوم بجمع البيانات الوطنية الحيوية وفقاً لمعايير موحدة ومعتمدة. وستكون البصمة البيئية أداة رئيسية للحكومة في سياسة اتخاذ القرارات. ويعمل المشاركون في المبادرة من منطلق إيمانهم بأن البصمة البيئية هي الحاجة الملحة حالياً، وبخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار

معدلات استهلاك الموارد المتزايدة والنمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الدولة. (Emerton ,2014)

و تعتبر البصمة البيئية مؤشراً على عامل الاستدامة الذى يعمل على قياس استخدام المواد الطبيعية من قبل سكان الدولة. ووفقاً لما أظهره تقرير الكوكب الحي لعام (٢٠٠٦)، جاءت الإمارات العربية المتحدة في أعلى مرتبة عالمياً، بدرجة ١١.٩ (هكتار عالمي) للشخص الواحد، الأمر الذي يعني أننا بحاجة لموارد سبعة كواكب أخرى لكل شخص لدعم معدلات استخدام البصمة البيئية. ومع ذلك، فإن مراجعة وتحليل بيانات الموارد التي تم جمعها عند حساب البصمة البيئية لدولة الإمارات قد أشارت إلى وجود فجوة بين المعرفة والبيانات وذلك بعد مقارنة السجلات العالمية مع البيانات الواقعية للمؤسسات المحلية. من هنا، فإن البصمة البيئية لا تهدف إلى كسر الهوة فحسب، بل إلى تقديم معلومات عالية الاعتمادية ومطلوبة لقيادة الدولة لاستخدامها كأداة في توجيه السياسات. (أطلس البصمة البيئية العربية، ٢٠١٢)

وبالنظر إلى الواقع الاستهلاكي الحالي تظهر الحاجة الماسة إلى تطوير آليات متكاملة لمواجهة التحديات المرتبطة بتنامي نزعة الاستهلاك التي تشعّبت لتضع البشر أمام التزامات مادية هائلة وقيود اقتصادية متزايدة، وتلوث بيئي يهدد الحياة (نضال أبو زكى، ٢٠١٣).

ومن تلك الآليات برامج إدارة جودة البيئة المنزلية التي تأكدت فاعليتها في توعية ربة الأسرة من حيث الترشيد في استخدام الموارد، والحد من مخاطر الأجهزة المنزلية، وأفضلية الاختيار الآمن، وخطورة الإسراف في استخدام ما لدى الأسرة من أجهزة، وانعكاس ذلك بالتبعية على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وسلامة أفراد الأسرة .(وفاء الصفتى، ٢٠٠٧)

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن تفاقم مشكلات البصمة البيئية في العالم أجمع وما ترتب عليها من مخاطر أصبح خطراً على جميع الكائنات، والإنسان على وجه الخصوص، ويعد السبب الرئيسي في ذلك سياسات الاستهلاك الخاطئة، مما بات يتعين معه ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الإنسان والبيئة بما يخدم حاجاته الأساسية بعيداً عن التلوث البيئي الذى يضعف من قدرة الانساق البيئية المختلفة على دعم الحياة (إكرام حسين،٢٠٠٩)، (Dark,2006)،وذلك بتبني نموذج جيد من سياسات الاستهلاك الأسرى لمواجهة آثار البصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة، ولا سيما للمرأة والتي يعد المسكن بالنسبة لها ولأسرتها المكان الآمن الذى تمارس فيه أنشطتها المختلفة، كما أن اتباع ربة الأسرة لاستراتيجيات وسياسات رشيدة في الاستهلاك والعمل على حسن استخدام الموارد وعدم الإسراف وتقليل الفاقد بقدر الإمكان والمحافظة على البيئة تمثل الركيزة الأولى في تحقيق التنمية المستدامة من هذا المنطلق نبعت فكرة البحث الحالي للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أهم مصادر الازعاج والتلوث داخل وخارج المسكن ؟
- ما أهم السياسات الاستهلاكية للأسرة المصرية الايجابية منها والسلبية ؟
- ما مستوي معلومات ربة الأسرة عن مفاهيم البصمة البيئية والتنمية المستدامة ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في مستوى الوعي بسياسات الاستهلاك الأسري (بمحاورها) تبعاً لمتغيرات الدراسة "عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث"؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها تبعاً لمتغيرات الدراسة " عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث"؟
- هل توجد علاقة ارتباطية بين السياسات الاستهلاكية للأسرة ووعى الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة وبين المتغيرات المُحددة بالدراسة؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي بصفة رئيسية إلى تحديد سياسات الاستهلاك الأسري وتأثيرها علي البصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد أهم مصادر الازعاج والتلوث داخل وخارج المسكن.
٢- التعرف علي أهم السياسات الاستهلاكية للأسرة المصرية الايجابية منها والسلبية.
٣- الكشف عن مستوي معلومات ربة الأسرة عن مفاهيم البصمة البيئية والتنمية المستدامة.
٤- دراسة الفروق بين مستوي وعي عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسري (بمحاورها) الايجابية والسلبية تبعاً لمتغيرات الدراسة "عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث ".
٥- دراسة الفروق بين وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها تبعاً لمتغيرات الدراسة "عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث".
٦- تحديد العلاقة بين السياسات الاستهلاكية للأسرة وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة وبين المتغيرات المُحددة بالدراسة.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يلي:

- من خلال نتائج البحث يمكن اقتراح استراتيجية للتطوير بشأن التعامل مع نظام البيئة المنزلية ،وإعداد برامج توعية تعمل على تحسين سياسات استهلاك الأسرة المصرية الذي من شأنه رفع الوعي البيئي لأفراد الأسرة عامة وخاصة ربة الأسرة بما يحسن من مؤشرات البصمة البيئة للمسكن الأسري ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة بالمجتمع .
- اعتبار هذا الموضوع يوضح الدور الذى يقوم به الباحثون بقسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة في تنمية وعى ربات الأسر بمستجدات العصر باعتبار أن ربة الأسرة هي المسئولة عن أفراد أسرتها.
- إثراء المكتبة العربية بموضوع لم يلق حتى الآن الاهتمام الكافي عمليا للحد من مخاطر البصمة البيئية.
- الاستفادة من نتائج الدراسة بتصميم استراتيجية التطوير المقترحة في تقديم الدعم والمساندة للأسرة بالمشكلات والقضايا البيئية المصاحبة للتطور التكنولوجي، ودورها في مواجهة هذا الخطر المتزايد لحماية البيئة من التلوث، وتنمية المعرفة والوعي بمخاطرها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات حيالها، وإكساب الأسرة السلوك الصحيح عند التعامل معها.

فروض البحث:

١-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاستهلاك الأسري (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة) تبعاً للمتغيرات "عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث" .

٢-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها) تبعاً للمتغيرات " عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج إلى صيانة – وجود مصادر للتلوث".

٣-توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من السياسات الاستهلاكية للأسرة (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل) و المتغيرات المُحددة بالدراسة (عمل الزوجة – محل الإقامة – وجود مرافق تحتاج صيانه –وجود مصادر للتلوث والإزعاج – عمر الزوجة – مدة الزواج –تعليم الزوجة – دخل الأسرة).

الأسلوب البحثي

مصطلحات البحث والمفاهيم الإجرائية

السياسة: هي "تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات الفرد أو الجماعة، وهي مجموعة من القرارات والقواعد المتناسقة والمترابطة فيما بينها، والتي تستهدف تحقيق أهداف معينه مقصودة، يتم وضعها بواسطة الإدارة العليا للتأثير على سلوك الأفراد (محمد الحمزاوى، ٢٠٠٥)

الاستهلاك : هو الاستخدام النهائي للسلع والانتفاع بالخدمات في صورتها لإشباع رغبات الأفراد الإنسانية للوصول إلى أرقى درجة من الإشباع (حنان أبوصيري وسناء النجار، ٢٠١٦)

كما يعرف بأنه : استخدام الإنسان للسلع والمنتجات أو الخدمات واستهلاكها. فضلاً عن استهلاك الصور والرموز في مجالات عديدة من حياتنا الاجتماعية. فهو استهلاك لكل ماهو مادى ومعنوي، وما يصاحب ذلك من إشباع لحاجات متنوعة (بيولوجية واجتماعية وثقافية ونفسية) بعضها يكون ظاهراً والبعض الآخر مستتراً، وتختلف باختلاف المكان والزمان، وباختلاف توجهات أعضاء وجماعات المجتمع وباختلاف ثقافتهم الفرعية (سناء النجار، ٢٠١٠) .

وتعرف الباحثة الاستهلاك إجرائياً بأنه : "اختيار واقتناء واستخدام ربة الأسرة للسلع والمنتجات الغذائية والملبسية أو الأجهزة المنزلية والإلكترونية وما يصاحب ذلك من اشباع الحاجات المادية والمعنوية باختلاف توجهات وسلوكيات الأفراد واختلاق الثقافات" .

سياسات الاستهلاك الأسرى

تعرفها وفاء الصفتى (٢٠٠٧) بأنها مجمل الإجراءات والمبادئ الواجب الالتزام بها للحد من الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية، والحد من تلوث البيئة المنزلية، والحد من المخاطر المنزلية، وتحسينها بشكل مستمر وتتحدد سياسات الاستهلاك الأسرى في تجنب أفراد الأسرة الوقوع في أخطاء تنجم عن العشوائية، الارتجال، الإهمال.

سياسات الترشيد والحد من الإسراف في استخدام الموارد الطبيعية :

وهي تمثل مجموعة من المبادئ والأساسيات التي يجب الاسترشاد بها والالتزام بها عند التخطيط والتنفيذ والتقييم لأى عمل يقوم به أفراد الأسرة، للحفاظ على الموارد الطبيعية المستخدمة في أداء تلك الأعمال، والترشيد في استخدامها، والانتفاع بها إلى أقصى درجة ممكنة، في ظل احتياجات الأسرة ودخلها والظروف البيئية السائدة و هذه المبادئ هى كما حددتها (وفاء الصفتي، ٢٠٠٧) :

- **سياسة التخفيض**: من خلال خفض الإسراف والاستهلاك الزائد للموارد الطبيعية، واتباع السلوك السوى من التوسط والإعتدال في استخدامها .
- **سياسة إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام**: وتعنى إعادة استخدام الفاقد من المواد الغذائية، الملابس، المنتجات الورقية والبلاستيكية، كنواتج مصاحبة لأداء الأنشطة المنزلية.
- **سياسات وقائية** :من خلال إتباع قواعد الصيانة والسلامة الدورية بالمنزل.
- **سياسات النصح والإرشاد /سياسات الحزم** :وتلتزم الأسرة بالمحافظة على الموارد بمقتضى الامانة وتحمل المسئولية الجماعية والفردية مع معاقبة المتسبب في الإسراف .

وتعرف الباحثة سياسات الاستهلاك الأسرى إجرائياً بأنها : مجموعة القرارات وما يتبعها من تصرفات أو سلوكيات لشراء و استخدام ربة الأسرة للسلع والمنتجات الغذائية والملبسية وغيرها من الأجهزة المنزلية والإلكترونية التي من شأنها إشباع احتياجات أفراد الأسرة، وتلك السياسات الاستهلاكية منها سياسات إيجابية تتمثل في (التخفيض والاعتدال –التدوير أو إعادة الاستخدام- المنع والتجنب-الحرص والوقاية –الإصلاح والصيانة-النصح والإرشاد) و سياسات سلبية متمثلة في (الإسراف والإهدار-عدم التدوير-الإقبال على الانشطة التي تسبب الإسراف-الإهمال وسوء الاستخدام-التسيب واللين تجاه سلوكيات الإسراف) .

البصمة البيئية Ecological Footprint

أشارت وزارة البيئة منذ (٢٠٠٧) أن البصمة البيئية مفهوم مُبتكر استخدم بمعني قياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد، والموارد بشكل عام بناء على معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافيا وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم. وتعتبر البصمة البيئية آلية حسابية للموارد وتقيس مقدار مساحة الأراضي والمياه المنتجة بيولوجيا التي يستخدمها فرد ما أو مدينة أو بلد أو إقليم أو البشرية بأسرها لإنتاج الموارد التي تستهلك واستيعاب ثانى أكسيد الكربون الذى يتم إنتاجه. ويتم حساب البصمة البيئية من خلال قسمة عدد السكان علي مساحة الأرض المنتجة، وهي تقاس بالهكتار / فرد (وهو هكتار معياري لحساب معدل الإنتاجية لمساحة معينة من الأرض والمياه في سنة معينة) ويشمل ذلك الأراضي الزراعية والغابات وأماكن الصيد اللازمة للحصول على الغذاء واللباس والأخشاب إضافة إلى القدرة على استيعاب الملوثات التي تنتج عن الطاقة المستخدمة. كما يشتمل كذلك على البنية التحتية لممارسة الأنشطة البشرية) .

وقد عرفت ريهان عطية (٢٠١٤) البصمة البيئية بأنها إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذى يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة .

تعرف الباحثة الوعي بالبصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة إجرائياً بأنة " وعي ربة الأسرة بتأثير الممارسات الاستهلاكية الخاطئة علي البيئة ، وقدرة البيئة علي استيعاب ذلك التأثير دون الإخلال بحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها من الموارد المختلفة ، كذلك الوعي ببعض طرق التنمية المتصاعدة للموارد بما يواجه احتياجات المجتمع المتزايدة " .

التنمية المستدامة:

تعنى الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواء البشرية أو المادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد مع التركيز على حياه أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل (أكرم الطويل، أحمد أغا،٢٠١٠)

كما عرفتها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ،٢٠١٣)،(Lansu,et,al,2010) بأنها تلك التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .

كما عرفت نادية عامر (٢٠١٦) التنمية المستدامة بأنها :التنمية التي تعمل على التوازن بين تلبية احتياجات ومتطلبات الأفراد من الموارد في الوقت الحاضر وتلبية احتياجاتهم واحتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد مستقبلاً وتشتمل على بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد البيئي .

وأضافت مروة البيجاوى (٢٠١٦) إلى أن التنمية المستدامة هى الإدارة الحكيمة للموارد المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة وتشتمل على مؤشرات اجتماعية واقتصادية وبيئية وتكنولوجية .

وتعرف الباحثة التنمية المستدامة إجرائياً

بأنها معطيات اقتصادية واجتماعية وبيئية تعمل على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أوغير متناقص من الموارد الطبيعية، وتشتمل على ثلاث أبعاد هي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي .

- **البعد الاقتصادي:** يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية والاستخدام العقلانى والرشيد للإمكانات الاقتصادية.
- **البعد البيئي:** يعتمد على الاهتمام بإدارة الموارد الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، فحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية يعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي وتطور التنمية في جميع الدول، كما تعمل على الحد من التلوث وبرامج التوعية لحماية البيئة والتكوين البيئي .
- **البعد الاجتماعي :** يتعلق بالجوانب التي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع، العدالة والتمكين، مبادئ الصحة والسلامة المهنية والمسئولية الاجتماعية .

ثانياً : منهج البحث : **يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي .**

الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (ذوقان عبيدات وآخرون، ٢٠١٢).

ثالثاً: حدود البحث

الحدود الجغرافية للعينة: تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من ربات الأسر العاملات وغير العاملات من المحافظات (القاهرة والجيزة والمنوفية) وكانت مفردات عينة العاملات من بعض المؤسسات الحكومية الإدارية والتعليمية .

الحدود البشرية :

أ- عينة الدراسة الاستطلاعية: قوامها (٣٠) ربة أسرة وذلك لتقنين أدوات البحث المتمثلة في استمارة البيانات العامة، واستبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة، واستبيان وعى ربة الأسرة بالبصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة .

ب-عينة الدراسة الأساسية: تكونت من (٢٢٢) ربة أسرة من إجمالي (٢٥٠) ربة أسرة (بعد استبعاد الاستجابات غير المكتملة) وتم اختيارهن بطريقة عشوائية، ومن ربات الأسر العاملات وغير العاملات، ومن مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

الحدود الزمنية: تم التطبيق الميداني لأدوات البحث في صورتها النهائية خلال الفترة من بداية شهر فبراير ٢٠١٦ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠١٦ .

رابعاً: أدوات البحث : (إعداد الباحثة)

اشتملت أدوات البحث على :

- استمارة البيانات العامة لربة الأسرة.
- استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة.
- استبيان وعى ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة.

أولاً: استمارة البيانات العامة: تم إعدادها لجمع البيانات الأولية التي تفيد في إمكانية تحديد خصائص عينة الدراسة الديموجرافية، واشتملت على :

- بيانات خاصة بالأسرة (سن الزوجة – مدة الزواج – المستوى التعليمي للزوجين – وظيفة الزوجين - متوسط عدد أفراد الأسرة – عمل الزوجة (تعمل / لا تعمل) – محل الإقامة - متوسط الدخل الشهري للأسرة)
- بيانات خاصة بمسكن الأسرة (نوع ملكية السكن –عدد حجرات المسكن – المساحة الكلية للمسكن- مصادر التلوث الداخلية والخارجية).

ثانياً : استبيان "السياسات الاستهلاكية للأسرة": تم إعداد الاستبيان وفقا للتعريف الإجرائي بهدف التعرف على مستوى وعى ربة الأسرة بالسياسات الاستهلاكية للأسرة المصرية، وقد تكون الاستبيان من (١٣٧) عبارة موزعة على أربعة محاور، وتتحدد الاستجابة عليها وفق ثلاثة خيارات (نعم – أحياناً– لا) على مقياس متصل (٣- ٢- ١) للعبارات موجبة الصياغة، (١-٢-٣) للعبارات سالبة الصياغة . وبذلك تكون أعلى درجة للمقياس (٤١١)، وأقل درجة (١٣٧)، وتتمثل محاور الاستبيان فيما يلي :

- **المحور الأول: سياسة الترشيد أو التخفيض والاعتدال / سياسة التبذير أو الاسراف والإهدار)** وتكون هذا المحور من (٦٦) عبارة تقيس مدى وعى ربة الأسرة بالطرق المختلفة لترشيد الاستهلاك في مجال الأدوات والأجهزة الكهربائية ومجال الغذاء والتغذية، الطاقة من كهرباء وماء وغاز ومجال الملابس والعناية بالمسكن.
- **المحور الثاني: الاصلاح و الصيانة / الإتلاف والإهمال**: وتكون هذا المحور من (٢٦) عبارة تقيس مدى وعى ربة الأسرة الاستهلاكي وسلوكياتها في التعامل مع الأجهزة المنزلية والمرافق السكنية وغيره من إكسسوارات وأثاث المسكن بشأن صيانة أي أعطال أو إصلاح التالف في مقابل السلوك السلبي من إتلاف وإهمال لتلك المرافق والمقتنيات .
- **المحور الثالث: التدوير أو إعادة الاستخدام/ عدم التدوير أو عدم الاستخدام:** وتكون هذا المحور من (٢١) عبارة تقيس سلوكيات ربة الأسرة الاستهلاكية تجاه ما لديها من أجهزة الكترونية وأجهزة منزلية، وملابس، مواد غذائية وغيرة من مقتنيات المسكن سواء التالف منها أو غير التالف الذى تم الاستغناء عنه، وذلك من حيث إمكانية الاستفادة منه وإعادة استخدامه أو تدويره في شيء آخر مفيد، أو استخدامها بمجرد التخلص منها بطريقة أو بأخري .
- **المحور الرابع : النصح والارشاد / اللين واللامبالاة:** وتكون هذا المحور من (٢٤) عبارة تقيس قيام ربة الأسرة بدورها في تقديم النصح والإرشاد لأبنائها فيما يتعلق بسلوكياتهم الاستهلاكية للمقتنيات الشخصية أو المنزلية مقابل تساهلها و عدم مبالاتها من إسراف وسوء تصرف وإهمال .

ثالثاً :استبيان وعى ربة الأسرة بالبصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة: أعد هذا الاستبيان وفقا للتعريفات الإجرائية للبحث، وقد أشتمل الاستبيان في صورته النهائية على (٤٦) عبارة موزعة على ثلاث محاور تقيس وعى ربة الأسرة بالبصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة، وتتحدد الاستجابة عليها وفق ثلاثة خيارات هي (غالبا – أحيانا – نادرا) على مقياس متصل (٣- ٢-١) للعبارات موجبة الصياغة، (١-٢-٣) للعبارات سالبة الصياغة، وبذلك تكون أعلى درجة للاستبيان (١٣٨)، وأقل درجة (٤٦)، وتتمثل محاور الاستبيان فيما يلى:

- **المحور الأول: حقائق ومفاهيم عن البصمة البيئية:** وتكون هذا المحور من (١٦) عبارة تقيس وعي ربة الأسرة بمجموعة من الحقائق والمفاهيم المتعلقة بالبصمة البيئية
- **المحور الثاني: طرق مواجهة تحديات ارتفاع البصمة البيئية:** وتكون هذا المحور من (٨) عبارات تقيس مدى وعى ربة الأسرة بكيفية مواجهة الآثار السلبية لسلوكيات الانسان علي البصمة البيئية.
- **المحور الثالث: مفهوم التنمية المستدامة:** وتكون هذا المحور من (١٠) عبارات تقيس وعى ربة الأسرة بمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.
- **المحور الرابع: أهداف التنمية المستدامة:** وتكون هذا المحور من (١٢) عبارة تقيس وعى ربة الأسرة بأهداف التنمية المستدامة.

تقنين الأدوات:

يقصد بالتقنين حساب صدق وثبات المقاييس :

صدق المقاييس: يقصد بالصدق "قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، أو السمة المراد قياسها، كما يهدف إلي الحكم علي مدي تمثيل الاستبيان للميدان الذي يقيسه " (ذوقان عبيدات وآخرون، ٢٠١٢) . واعتمدت الباحثة في ذلك على كل من :

أولاً: حساب صدق المقاييس :

اعتمد البحث الحالي في التحقق من صدق المقياس Validity على طريقتين

(أ) **صدق المحتوى (المحكمين):** وذلك بعرض استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة، واستبيان الوعى بالبصمة البيئية في ضوء التنمية المستدامة على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين بقسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة – كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان وجامعة المنوفية، وقسم العلوم الإنسانية بمعهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس لإبداء الرأي في مدى ملائمة عبارات الإستبيانان وصياغتهما لما تهدف إلى تجميعه من معلومات وبيانات، وقد أبدي السادة المحكمين بعض الملاحظات وطلبوا تعديل صياغة بعض العبارات، كما أبدوا موافقتهم على عبارات استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة بنسبة ٩٥%، واستبيان الوعى بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بنسبة ٩٦% مع تعديل وحذف بعض العبارات في بعض المحاور .

ب- صدق الاتساق الداخلي :

لحساب صدق الاتساق الداخلي لاستبيان(السياسات الاستهلاكية للأسرة)، قامت الباحثة بإجراء معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدي صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، والجدول (١) يوضح ذلك

جدول ١. معامل الارتباط بيرسون لاستبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة ن = (٣٠)

المحاور	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
أولاً: سياسة الترشيد أو التخفيض والاعتدال/ سياسة التبذير أو الاسراف والإهدار	٠.٩٤٧	٠.٠١
ثانياً: سياسة الاصلاح والصيانة أو الوقاية / سياسة الإتلاف والإهمال	٠.٨٢٦	٠.٠١
ثالثاً: سياسة التدوير أو إعادة الاستخدام / سياسة عدم التدوير أو عدم إعادة الاستخدام	٠.٣٣٨	٠.٠١
رابعاً: سياسة النصح والإرشاد / سياسة اللين و اللامبالاة	٠.٨٤٩	٠.٠١

يتضح من نتائج الجدول السابق أن حساب معامل ارتباط بيرسون بين (المحاور، والدرجة الكلية) لاستبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة كانت جميعها دالة عند مستوي دلالة ٠.٠١ مما يدل علي صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ويسمح للباحثة باستخدامه في البحث الحالي.

ولحساب صدق الاتساق الداخلي لاستبيان" وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة"، قامت الباحثة بإجراء معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدي صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، والجدول (٢) يوضح ذلك :

جدول ٢. معامل الارتباط بيرسون لاستبيان "وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة" ن = (٣٠)

المحاور		معامل الارتباط	مستوي الدلالة
أولاً: الوعي بالبصمة البيئية	أ- حقائق ومفاهيم عن البصمة البيئية	٠.٨٠٩	٠.٠١
	ب- طرق مواجهة تحديات ارتفاع البصمة البيئية	٠.٧١٥	٠.٠١
	• الوعي بالبصمة البيئية ككل	٠.٣٨٩	٠.٠١
ثانياً: الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	أ- مفهوم التنمية المستدامة	٠.٧٠٨	٠.٠١
	ب- أهداف التنمية المستدامة	٠.٨٣٧	٠.٠١
	• الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها ككل	٠.٨٧٣	٠.٠١

يتضح من نتائج جدول (٢) أن حساب معامل الارتباط بيرسون بين (المحاور، والدرجة الكلية) لاستبيان "وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة " كانت جميعها دالة عند مستوي ٠.٠١ مما يدل علي صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ويسمح للباحثة باستخدامه في البحث الحالي .

ثانياً : حساب ثبات الاستبيانات:

يقصد بالثبات "قدرة الاختبار في إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد" ، وقد قامت الباحثة بحساب معاملات الثبات للاستبيانات باستخدام طريقتى الفا كرونباخ Kendall's tau_b ومعامل Spearman، وجدول (٣) (٤) يوضحان ذلك.

جدول ٣. معاملات الثبات لمحاور استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة ن = (٣٠)

محاور استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة	عدد العبارات	معامل Kendall's tau_b	معامل Spearman
أولاً: سياسة الترشيد أو التخفيض والاعتدال/ سياسة التبذير أو الاسراف والإهدار	٦٦	٠.٨١١	٠.٩٥٢
ثانياً: سياسة الاصلاح والصيانة أو الوقاية/ سياسة الاتلاف والاهمال	٢٦	٠.٦٤٥	٠.٨١٦
ثالثاً: سياسة التدوير أو إعادة الاستخدام/ سياسة عدم التدوير أوعدم إعادة الاستخدام	٢١	٠.١٦٥	٠.٢٤٢
رابعاً: سياسة النصح والإرشاد / سياسة اللين و اللامبالاة	٢٤	٠.٦٧٠	٠.٨٥١

يتضح من جدول (٣) أن معامل ثبات Kendall's tau_b للمحاور الرئيسية للاستبيان تتراوح بين (٠.٨١١، ٠.١٦٥)، وأن معامل ثبات Spearman تتراوح بين (٠.٩٥٢، ٠.٢٤٢)، وهو معامل ثبات مرتفع مما يسمح للباحثة باستخدام الاستبيان في الدراسة الحالية.

جدول ٤. معاملات الثبات لمحاور استبيان "وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة" ن=(٣٠)

المحاور		عدد العبارات	معامل Kendall's tau_b	معامل Spearman
أولاً: الوعي بالبصمة البيئية	أ- حقائق ومفاهيم عن البصمة البيئية	١٦	٠.٥٩٨	٠.٧٤٦
	ب- طرق مواجهة تحديات ارتفاع البصمة البيئية	٨	٠.٥٣٤	٠.٦٨٧
	• الوعي بالبصمة البيئية ككل	٢٤	٠.٣٩٣	٠.٤٧٠
ثانياً: الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	أ- مفهوم التنمية المستدامة	١٠	٠.٤٨٩	٠.٦١٣
	ب- أهداف التنمية المستدامة	١٢	٠.٦٣٩	٠.٧٧٤
	• الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها ككل	٢٢	٠.٧٠٠	٠.٨٣٦

يتضح من الجدول (٤) أن معامل ثبات Kendall's tau_b للمحاور الرئيسية لاستبيان وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة تتراوح بين (٠.٧٠٠، ٠.٣٩٣)، وأن معامل ثبات Spearman تتراوح بين (٠.٨٣٦، ٠.٤٧٠)، وهو معامل ثبات مرتفع مما يسمح للباحثة باستخدام الاستبيان في الدراسة الحالية.

المعالجات الإحصائية :

بعد جمع البيانات وتفريغها تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences Program (S.P.S.S) وقد تم استخدام المعالجات الاحصائية التالية :

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية .
- معامل ارتباط بيرسون وألفا كرونباخ ومعامل سبيرمان والتجزئة النصفية لحساب الصدق والثبات.
- واختبار "ت" test -T لحساب الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغيرات الدراسة.
- وتحليل التباين أحادي الاتجاه One Way Anova .
- واختبار LSD للمقارنات المتعددة لتحديد اتجاه دلالة الفروق.

النتائج والمناقشات

أولاً: النتائج الوصفية للبحث :

أ- وصف الخصائص الديموجرافية للعينة :

يتضح من جدول (٥) أن أكبر نسبة لعمر الزوجات عينة الدراسة كانت تقع في فئة العمر من ٢٥ لأقل ٣٥ سنة بنسبة ٣٢.٤ % بينما كانت أقل نسبة للعمر أقل من ٢٥ سنة بنسبة١٠.٨%، وبالنسبة لمدة الزواج اتضح أن أكبر نسبة لزوجات عينة الدراسة كانت مدة الزواج أكثر من ١٠سنوات بنسبة ٦٤.٠%، بينما كانت أقل نسبة لزوجات عينة الدراسة تتراوح مدة الزواج لديهن أقل من ٥ سنوات،٥ لأقل من ١٠ سنوات بنسبة ١٨.٠%.

جدول ٥. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لـ(عمر الزوجة – مدة الزواج) ن =(٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
١- عمر الزوجة	أقل من ٢٥ سنة	٢٤	١٠.٨	٢- مدة الزواج	- أقل من ٥ سنوات	٤٠	١٨.٠
	من ٢٥ لأقل ٣٥ سنة	٧٢	٣٢.٤		- ٥ لأقل من ١٠ سنوات	٤٠	١٨.٠
	٣٥ لأقل من ٤٥ سنة	٧٠	٣١.٥		- أكثر من ١٠ سنوات	١٤٠	٦٤.٠
	٤٥ سنة فأكثر	٥٦	٢٥.٢				

يتضح من جدول (٦) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة تقع في فئة الدخل من(٢٠٠٠ لأقل من ٤٠٠٠) حيث بلغت نسبتهم ٢٩.٧%، وأقل نسبة كانت لفئة الدخل من (٤٠٠٠ لأقل من ٦٠٠٠) بنسبة ١٣.٥%، كما أسفرت النتائج أن غالبية أفراد العينة كان عدد أفراد الأسرة لديهم (٤أفراد) بنسبة ٣٢.٤%، بينما كان أقل نسبة لعدد أفراد الأسرة (٧) أفراد فأكثر بنسبة بلغت ٣.٦ %.

جدول ٦. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً ل (دخل الأسرة – عدد أفراد الأسرة) ن = (٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
٣-فئات دخل الأسرة	- ٨٠٠ لأقل من ٢٠٠٠	٦٤	٢٨.٨	٤-عدد أفراد الأسرة	- ٣ أفراد .	٥٦	٢٥.٢
	- ٢٠٠٠ لأقل من ٤٠٠٠	٦٦	٢٩.٧		- ٤ أفراد	٧٢	٣٢.٤
	- ٤٠٠٠ لأقل من ٦٠٠٠	٣٠	١٣.٥		- ٥ أفراد	٦٨	٣٠.٦
	- ٦٠٠٠ فأكثر	٦٢	٢٧.٩		- ٦ أفراد	١٨	٨.١
					- ٧ أفراد فأكثر .	٨	٣.٦

يكشف جدول (٧) عن أن أعلى نسبة للمستوى التعليمي للزوج كانت ذات مستوى تعليمي مرتفع (مؤهل جامعي) وبلغت ٥٦.٨%، بينما كانت أقل نسبة ٢.٧% للمستوى التعليمي المنخفض (يقرأ ويكتب –الشهادة الابتدائية)، كما يتضح أن أعلى نسبة تبعاً لمستوى تعليم الزوجة فكانت للمستوى التعليمي المرتفع بنسبة ٤٢.٣%، بينما كانت أقل نسبة من مستوى تعليم الزوجات فكانت ذات مستوى تعليمي منخفض (يقرأ ويكتب) بنسبة ٠.٩ .

جدول ٧. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً ل (مستوي تعليم الزوج والزوجة) ن = (٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
٥-مستوي تعليم الزوج	- يقرأ ويكتب .	٦	٢.٧	٦-مستوي تعليم الزوجة	- يقرأ ويكتب .	٢	٠.٩
	- الشهادة الابتدائية .	٦	٢.٧		- الشهادة الابتدائية .	١٤	٦.٣
	- الشهادة الإعدادية .	٨	٣.٦		- الشهادة الإعدادية .	٤	١.٨
	- الثانوية العامة وما يعادلها.	٢٢	٩.٩		- الثانوية العامة وما يعادلها.	٤٠	١٨.٠
	- مؤهل فوق المتوسط .	٣٢	١٤.٤		- مؤهل فوق المتوسط.	٢٦	١١.٧
	- مؤهل جامعي .	١٢٦	٥٦.٨		- مؤهل جامعي .	٩٤	٤٢.٣
	- مؤهل أعلي من الجامعي	٢٢	٩.٩		- مؤهل أعلي من الجامعي	٤٢	١٨.٩

يتضح من جدول (٨) أن النسبة الاكبر كانت لسكان الحضر بنسبة ٦١.٣% بينما كانت نسبة سكان الريف ٣٨.٧%،كما اتضح أن النسبة الاكبر لربات الأسر عينة الدراسة كن من العاملات "بنسبة ٦٢.٢%، في حين كانت نسبة ٣٧.٨% كانت من غير العاملات.

جدول ٨. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً ل (محل الإقامة – عمل الزوجة) ن = (٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
٧- محل الإقامة	- حضر .	١٣٦	٦١.٣	٨- عمل الزوجة	تعمل .	١٣٨	٦٢.٢
	- ريف .	٨٦	٣٨.٧		لا تعمل .	٨٤	٣٧.٨

يتضح من جدول (٩) أن أعلى نسبة من عينة البحث تبعاً لوظيفة الزوج كانت لصالح القطاع الخاص بنسبة ٣٦.٠%، يليها الوظائف الحكومية المدنية بنسبة ٣٥.١%،يليها ممن يعملون في الأعمال الحرة بنسبة ٢٢.٥%،ثم الوظائف الحكومية العسكرية بنسبة ٣.٦%، بينما كانت أقل نسبة هي ٢.٧% لفئة المتقاعدين، كما اتضح أن أعلى نسبة تبعاً لوظيفة الزوجة فكانت لصالح الزوجات الغير عاملات بنسبة ٣٧.٨%،تليها الوظائف الحكومية المدنية بنسبة ٣٤.٢% ثم وظيفة الزوجة في القطاع الخاص فجاءت بنسبة ٢٥.٢%،بينما كانت أقل نسبة هي ١.٨ %،٠.٩% لكل من المتقاعدات والوظائف الحكومية العسكرية على التوالي .

جدول ٩. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً ل (وظيفة الزوج والزوجة) ن =(٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
٩- وظيفة الزوج	- حكومية مدنية.	٧٨	٣٥.١	١٠- وظيفة الزوجة	- لا تعمل (ربة أسرة).	٨٤	٣٧.٨
	- حكومية عسكرية.	٨	٣.٦		- حكومية مدنية	٧٦	٣٤.٢
	- قطاع خاص.	٨٠	٣٦.٠		- حكومية عسكرية .	٢	٠.٩
	- أعمال حرة.	٥٠	٢٢.٥		- قطاع خاص.	٥٦	٢٥.٢
	- متقاعد	٦	٢.٧		- أعمال حرة.	-	-
					- متقاعد.	٤	١.٨

ب- وصف الحالة السكنية لدي عينة البحث :

يتضح من جدول (١٠) أن الغالبية العظمى من أسر عينة البحث تمتلك مسكن بنسبة ٦٤.٠%، يليها ممن يسكنون بالإيجار بنسبة ٢٣.٤%،ثم ١٢.٦% لمن يسكنون إيجار جديد .أما بالنسبة لعدد حجرات المسكن فكانت أعلى نسبة هي ٤٧.٧% ممن لديهم ثلاث غرف،وأقل نسبة هي ٩.١% ممن لديهم (٧ غرف فأكثر)، وبالنسبة لعدد حجرات غرف النوم فكانت أعلى نسبة هي ٦٢.٢% ممن لديهم (غرفتان)، وأقل نسبة هي ٦.٣% ممن لديهم أربعة غرف، وبالنسبة للمساحة الكلية للمسكن فكانت ٦٩.٤% ممن مساحة مسكنهم الكلية (أكثر من ٩٠ م^{٢}) (كبير)،وأقل مساحة للمسكن هي أقل من ٦٠ م^{٢} (صغير) بنسبة ٢.٧%.

جدول ١٠. التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً ل(المواصفات السكنية)، حيث ن = (٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
١١- نوع ملكية المسكن	- ملك .	١٤٢	٦٤.٠	١٣- عدد جميع حجرات المسكن	- ١ -٢ غرفة .	٢٢	٩.٦
	- إيجار .	٥٢	٢٣.٤		- ٣ غرف	١٠٦	٤٧.٧
	- إيجار جديد .	٢٨	١٢.٦		- ٤ -٦ غرف	٧٤	٣٣.٣
					- ٧ غرف فأكثر	٢٠	٩.١
١٢- عدد حجرات غرف النوم	- غرفة واحدة	٢٤	١٠.٨	١٤- المساحة الكلية للمسكن	- أقل من ٦٠ م^{٢} (صغير) .	٦	٢.٧
	- غرفتان	١٣٨	٦٢.٢		- ٦٠م : ٩٠م (متوسط).	٦٢	٢٧.٩
	- ثلاث غرف	٤٦	٢٠.٧		- أكثر من ٩٠ م (كبير) .	١٥٤	٦٩.٤
	- أربعة غرف	١٤	٦.٣				

يتضح من جدول (١١) بالنسبة لوصف حالة المسكن أن ٥٣,٢% من أفراد العينة لا يوجد بمسكنهم مرافق (سباكة – كهرباء- توصيلات ماء- توصيلات غاز) تحتاج إلى صيانة، بينما ٤٦.٨% من أفراد العينة تحتاج مساكنهم إلى صيانة في المرافق. وبالنسبة لوجود مصادر للإزعاج والتلوث أكدت نسبة ٧١.٢% من أفراد العينة وجود مصادر للإزعاج والتلوث، بينما ٢٨.٨% أكدوا عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث، وعن نوعية المرافق التي تحتاج إلى صيانة فكانت بنسبة ١٨.٩%، ١٧.١%، ٧.٢%، ٣.٦% على التوالي هي توصيلات الكهرباء أو الإضاءة، توصيلات السباكة ومرافقها، توصيلات الماء ومرافقها، توصيلات الغاز. وعن نوعية مصادر الإزعاج والتلوث القريبة من المسكن فكانت أعلى نسبة هي ٤٦.٨%، يليها ١٧.١% مصادر تلوث بعيدة عن المسكن،٧.٢% مصادر تلوث داخل المسكن . وعن مصادر التلوث الخارجية فكانت أعلى نسبة هي ٤٩.٥% للشجار أو سماع ألفاظ نابية، يليها٤٦.٨% للأصوات العالية، ثم ٤٢.٣% لأكوام القمامة،٣٥.١% لعوادم السيارات والمصانع، وأخيراً ١٩.٨% لرمي مخلفات بمياه النيل. أما عن مصادر التلوث الداخلية فكانت أعلى نسبة هي ٥٨.٦% لتراكم الأتربة علي الأثاث والأرضيات، ثم أصوات مزعجة من التلفزيون أو الشجار وغيرة بنسبة ٣٥.١%، يليها الأبخرة أو الأدخنة الناتجة عن الطهي بنسبة ٣٤.٢% ثم استخدام مبيدات أو معطرات الجو بنسبة ٢٥.٢%،ثم استخدام كيمياويات في التنظيف بنسبة ٢١.٦%،وأخيراً جاءت القمامة بنسبة ٢٠.٧% كمصدرمن مصادر التلوث الداخلي.

جدول ١١. التوزيع والنسب المئوية لحالة المسكن لدي عينة البحث (حاجة المرافق للصيانة أو وجود مصادر للتلوث والإزعاج) ن = (٢٢٢)

المتغير	الفئات	العدد	%	المتغير	الفئات	العدد	%
١٥- وجود مرافق تحتاج صيانة	- نعم .	١٠٤	٤٦.٨	١٦- وجود مصادر للإزعاج والتلوث	- نعم .	١٥٨	٧١.٢
	- لا .	١١٨	٥٣.٢		- لا .	٦٤	٢٨.٨
	- لا يوجد	١١٨	٥٣.٢				
١٧- نوعية المرافق التي تحتاج صيانة	- توصيلات الكهرباء أو الإضاءة	٤٢	١٨.٩	١٨ – نوعية مصادر التلوث والإزعاج	- لا يوجد تلوث	٦٤	٢٨.٨
	- توصيلات السباكة ومرافقها	٣٨	١٧.١		- داخل المسكن	١٦	٧.٢
	- توصيلات الماء ومرافقها	١٦	٧.٢		- قريب من المسكن	١٠٤	٤٦.٨
	- توصيلات الغاز	٨	٣.٦		- بعيد عن المسكن .	٣٨	١٧.١
١٩- مصادر تلوث خارجية*	- عوادم السيارات والمصنع	٧٨	٣٥.١	٢٠- مصادر تلوث داخلية*	- قمامة .	٤٦	٢٠.٧
	- أكوام قمامة	٩٤	٤٢.٣		- أبخرة وأدخنة الطهي وخلافة .	٧٦	٣٤.٢
	- أصوات عالية .	١٠٤	٤٦.٨		- أصوات مزعجة من التلفزيون أو الشجار وغيرة	٧٨	٣٥.١
	- أتربة ودخان	٨٤	٣٧.٨		- استخدام مبيدات أو معطرات الجو .	٥٦	٢٥.٢
	- شجار أو سماع ألفاظ نابية	١١٠	٤٩.٥		- استخدام كيمياويات في التنظيف .	٤٨	٢١.٦
	- رمي مخلفات بمياة النيل	٤٤	١٩.٨		- تراكم الأتربة على الأثاث والأرضيات .	١٣٠	٥٨.٦

ملحوظة* تمثل تكرارات ونسب هذا المتغير عدد أفراد العينة الذين أشاروا إلي وجود نوعية هذه المصادر من التلوث الخارجي أو الداخلي بالمسكن لديهم .

يتضح من جدول (١٢) عن سؤال عينة البحث عن إذا كان لديهن معلومات عن البصمة البيئية فجاءت أعلى استجابة هي ٨٢.٩% "لا" أما أقل استجابة هي ١٧.١% نعم"، وعن السؤال الثاني "هل تعتقدي وجود أثر للبصمة البيئية علي أسرتك" ؟ فجاء ت أعلى نسبة هي ٦٨.٥% "لا" وأقل نسبة ٣١.٥% "نعم"، وبالنسبة للسؤال الثالث" هل تؤثر تلك البصمة البيئية علي التنمية بالمجتمع " ؟ فكانت أعلى استجابة هي ٥٧.٧ % "لا"، وأقل استجابة هي ٤٢.٣% "نعم"، وعن معلومات عينة البحث عن التنمية المستدامة فكانت أعلى نسبة هي ٦٩.٤% "لا"، وأقل نسبة هي ٣٠.٦% "نعم"، وأخيراً " هل توجد علاقة بين البصمة البيئية والتنمية المستدامة " فجاءت أعلى استجابة هي "لا" بنسبة ٧٢.١%، وأقل استجابة ٢٧.٩% "نعم"

جدول ١٢.التوزيع والنسب المئوية لعينة البحث وفقا لمعلوماتهن عن مفاهيم الدراسة (البصمة البيئية والتنمية المستدامة) ن = (٢٢٢)

المتغيرات	نعم التكرار	نعم النسبة (%)	لا التكرار	لا النسبة (%)
- هل لديك فكرة عن المقصود بالبصمة البيئية ؟	٣٨	١٧.١	١٨٤	٨٢.٩
- هل تعتقدي وجود أثر للبصمة البيئية علي أسرتك ؟	٧٠	٣١.٥	١٥٢	٦٨.٥
- هل تؤثر البصمة البيئية علي التنمية بالمجتمع ؟	٩٤	٤٢.٣	١٢٨	٥٧.٧
- هل لديك فكرة عن المقصود بالتنمية المستدامة ؟	٦٨	٣٠.٦	١٥٤	٦٩.٤
- هل توجد علاقة بين البصمة البيئية و التنمية المستدامة ؟	٦٢	٢٧.٩	١٦٠	٧٢.١

ثانياً: النتائج في ضوء فروض البحث :

النتائج في ضوء الفرض الأول الذي ينص علي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سياسات الاستهلاك الأسري (الترشيد / الإسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة) تبعاً للمتغيرات " عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث " وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه لإيجاد قيمة "ف F.test" للوقوف علي دلالة التفاعل بين سياسات الاستهلاك الأسري بمحاوره ككل، وبين عمر الزوجة ودخل الأسرة ومستوي تعليم الزوجة، كما تم إجراء اختبار "L.S.D" للوقوف علي اتجاه دلالة هذه الفروق بين محاور الاستبيان وبين المتغيرات المحددة، كما تم استخدام (اختبار "ت" T.test,) لإيجاد الفروق بين السياسات الاستهلاكية للأسرة في ضوء بعض المتغيرات "عمل الزوجة، محل الاقامة، وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة، وجود مصادر للإزعاج أو التلوث"، والجداول من (١٣: ١٩) توضح تلك النتائج .

يتضح من جدول (١٣) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة لصالح المرأة العاملة في (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة/ الاهمال- سياسات النصح والارشاد / اللين و اللامبالاة- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لعمل الزوجة حيث كانت قيم (ت) على التوالي هي٣.٨٨، ، ٣.٦٨،٣.٥١،٢.١٧ وهي قيم دالة إحصائياً وهذا يعنى أن المرأة العاملة أكثر دراية بالسياسات الاستهلاكية من ترشيد الاستهلاك والبعد عن الإسراف، ولديها مهارة في صيانة التالف، كما أن لديها القدرة على تقديم النصح والإرشاد لأسرتها في سبيل توفير بيئة هادئة وآمنة وصحية، كما أن المرأة العاملة تتعرض في مجال عملها إلى ملاحظة الأشياء غير العادية أوالمحيرة وإعادة توظيفها أو صيانتها من خلال خبراتها ومعاملاتها الخارجية مما يزيد من طلاقة أفكارها في مجالات متعددة و خاصة مجال ترشيد الاستهلاك، وإلى الخبرة التي تكتسبها ربة الأسرة العاملة في محيط العمل مما يجعلها أكثر وعى ودراية بالسياسات الاستهلاكية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من رشا راغب وإيناس بدير،(٢٠٠٧)، ووفاء الصفتي (٢٠١٢) التي أوضحت أن ربة الأسرة العاملة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بحماية البيئة المنزلية من المخاطر عن ربة الأسرة غير العاملة. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة نجوى هيكل (٢٠٠٣) التي أوضحت أن ربات الأسر العاملات بما لديهن من أجهزة منزلية كن أكثر وعيا بأسلوب التشغيل والصيانة والتنظيف لهذه الأجهزة من ربات الأسر غير العاملات

وتختلف هذه النتيجة جزئياً مع دراسة منار خضر، ماجدة سالم (٢٠٠٥) في عدم وجود فروق في المستوى الاستهلاكي وفقا لعمل الزوجة، وتتفق مع دراسة سماح مشرف (٢٠٠٤) التي أوضحت وجود فروق لصالح الزوجات العاملات نتيجة الاختلاط والقدرة على متابعة الموجود في الأسواق . كما تتفق مع دراسة إيمان عبد القادر (٢٠٠٧)، ربيع نوفل وآخرون (٢٠١٣)،زينب يوسف (٢٠١٥) حيث أشاروا لتفوق العاملات على غير العاملات سواء في الممارسات الاستهلاكية أوترشيد الاستهلاك .

كما يتضح من الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير / عدم التدوير) تبعاً لعمل الزوجة حيث كانت قيمة (ت) ٠.٥٨ وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وقد يرجع ذلك إلى (ضعف الوعى بأهمية إعادة التدوير، ضيق الوقت مع ضغوط الحياة، الافتقار إلى الابتكار في عملية التدوير، النزعة الاستهلاكية المرتفعة والرغبة في اقتناء كل ماهو جديد ومستحدث، عدم توفر البرامج الإعلامية ووسائل الإعلان عن التدوير في البرامج والفضائيات ،وعدم توافر ثقافة التدوير في المجتمع) .

جدول ١٣. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعا لعمل الزوجة ن= (٢٢٢)

محاور استبيان السياسات الإستهلاكية	الفئات	المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	عاملات ن = ١٣٤	١٩.٣٣	١.٥٤	٣.٨٨	٠.٠١ دالة لصالح العاملات
	غير عاملات ن = ٨٤	١٨.٢٦	١.٤٤		
سياسات الصيانة / الاهمال	عاملات ن = ١٣٤	٥٨.٨٢	٦.٨	٢.١٧	٠.٠٥ دالة لصالح العاملات
	غير عاملات ن = ٨٤	٥٥.٧١	٧.٠٩		
سياسات التدوير / عدم التدوير	عاملات ن = ١٣٤	٤٢.٥١	٥.٤٥٢	٠.٥٨	٠.٥٥ غير دالة
	غير عاملات ن = ٨٤	٤٢.٠٧	٥.٢٨٤		
سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة	عاملات ن = ١٣٤	٥٩.٠١	٨.١٧	٣.٥١	٠.٠١ دالة لصالح العاملات
	غير عاملات ن = ٨٤	٥٤.٨٨	٨.٦٣		
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	عاملات ن = ١٣٤	٣٥.٣٢	٣.١٣	٣.٦٨	٠.٠١ دالة لصالح العاملات
	غير عاملات ن = ٨٤	٣٢.٩٤	٢.٩		

يتضح من جدول (١٤) ما يلي :

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الصيانة / الاهمال- سياسات النصح والارشاد / اللين اللامبالاة- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً ل محل الإقامة لصالح الحضر، حيث كانت قيم (ت) على التوالى هي - ٥.٤١، ٨.٧٣،- ٨.٦ وهي قيم دالة إحصائياً، وترجع الباحثة ذلك إلى اتساع نطاق النزعة الاستهلاكية لتعدد المنافذ الاستهلاكية وتزايد الميول والطموحات الاستهلاكية. وإلى محاكاة الأسر لبعضهم البعض في الاستهلاك ويشجع عليها توافر المراكز التجارية الكبرى والتي تضم العديد من المحلات التي تسهل عملية التسوق عن تلك المتوافرة في الريف .
- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة المتمثلة في (سياسات الترشيد / الاسراف) تبعاً لمحل الإقامة لصالح الريف، حيث كانت قيمة (ت)هي - ٨.٣١ وهي قيمة دالة إحصائياً، وترجع الباحثة ذلك ربما لانخفاض الدخل الذى يصاحبه ترشيد في الإنفاق لتوفير متطلبات المعيشة في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، كما أن الريف يتسم بمحدودية الأسواق وقلة المعروض من السلع فيكون هناك اضطرار إلى ترشيد الاستهلاك والبعد عن الإسراف. ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الآباء في الريف يشجعوا أولادهم منذ الصغر على التفكير جيداً قبل شراء السلعة ويعودنهم على التأني والمقارنة قبل شراء أي سلعة ويقومون بالشراء بالتقسيط نتيجة لانخفاض الدخل. ولا يصرون على شراء السلع التي يعلن عنها في الإعلانات التليفزيونية. كما أن الأسرة الريفية تشجع أبنائها على المشاركة الإيجابية في إدارة شئون الأسرة والاستفادة من طاقاتهم ومواردهم المتاحة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أميرة دوام (٢٠٠٤) التي وجدت أنه كلما انخفض دخل الأسرة كلما زاد الوعى بقيمة المال وبالتالي ينفق في شراء ما تحتاجه الأسرة، وكذلك دراسة سلوى زغلول (٢٠٠٠) التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية سالبة بين دخل الأسرة والسلوك الاقتصادي بوجه عام، ويتفق ذلك جزئياً مع دراسة زينب يوسف (٢٠١٥) التي أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة البحث في إجمالي استراتيجية ترشيد الاستهلاك ترجع للبيئة السكنية لصالح أسر البيئة الحضرية، كما تختلف مع دراسة وفاء شلبي وجيلان القباني (١٩٩٨)،سلوى عيد (٢٠١١) اللائي أكدن وجود فروق بين ربات الأسر الريفيات والحضريات في ترشيد الاستهلاك لصالح الحضريات، كما تختلف جزئياً مع دراسة كلا من منى الذاكي وسماح الحشاش (٢٠١٢)، وجدان العودة (٢٠١٣)، هدى العبد ووجدان العودة (٢٠١٥) اللائي أكدن على عدم وجود تباين دال إحصائياً في السلوك الاستهلاكي بمحاوره المختلفة تبعاً لمنطقة السكن.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير / عدم التدوير) تبعاً لمحل الإقامة حيث كانت قيمة (ت) ٠.٨٧وهي قيمة غير دالة إحصائياً .وترجع الباحثة ذلك إلى (عدم توافر المهارة في إدارة إعادة التدوير، الاتجاه إلى التجديد المستمر والاستغناء عن كل ماهو قديم، زيادة النمط الاستهلاكي التفاخري والإتلافي) .

جدول ١٤. الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة تبعا لمحل الاقامة ن= (٢٢٢)

محاور استبيان السياسات	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	ريف ن = ٨٦	١٧.٨٥	١.٣٩	- ٨.٣١	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	١٥.٥٤	١.٥٨		دالة لصالح الريف
سياسات الصيانة / الاهمال	ريف ن = ٨٦	٥٤.٠٥	٦.٤٣	- ٥.٤١	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٥٨.٨٦	٦.٥٥		دالة لصالح الحضر
سياسات التدوير / عدم التدوير	ريف ن = ٨٦	٤٢.٥٨	٥.١١	٠.٨٧	٠.٥٥
	حضر ن = ١٣٦	٤١.٩٤	٥.٦٥		غير دالة
سياسات النصح والارشاد / اللين اللامبالاة	ريف ن = ٨٦	٥٢.٠٢	٧.٠٣	- ٨.٧٣	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٦٠.٧٥	٧.٥٩		دالة لصالح الحضر
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	ريف ن = ٨٦	٢٨.٣٧	٢.٨٨	- ٨.٦	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٢٩.٩٧	٣.٢		دالة لصالح الحضر

يتضح من جدول (١٥) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة / الاهمال- سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) لصالح عدم وجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة حيث كانت قيم (ت) على التوالي هي (- ٤.٤٥، - ٥.٢٦، - ٥.٠١، - ٥.٣١) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) مما يدل على حفاظ ربة الأسرة على جودة بيئتها، وإتباع أسلوب إداري متكامل للحد من سياسات الاستهلاك غير الرشيد، كما يدل أيضا على ارتفاع مستوى صحة بيئة المسكن.

عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير/ عدم التدوير) تبعاً لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة حيث كانت قيمة (ت) ١.٤١ وهي قيمة غير دالة إحصائياً. ويرجع ذلك لعدم رغبة المرأة واهتمامها بإعادة التدوير وأنها تعتقد أن وجود مثل هذه الأشياء في مسكنها تسبب لها طاقة سلبية فتتخلص منها .

جدول ١٥. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعا لـ(وجود مرافق بالمنزل تحتاج صيانة) ن= (٢٢٢)

محاور استبيان السياسات الاستهلاكية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	١٧.٣٢	١.٤٥	- ٤.٤٥	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	١٩.٦٠	١.٥٦		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة
سياسات الصيانة / الاهمال	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٥٤.٥٥	٦.١٧	- ٥.٢٦	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٥٩.١٧	٦.٨٥		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة
سياسات التدوير / عدم التدوير	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٤١.٦٧	٤.٩٨	١.٤١	٠.١٦
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٤٣.٦٩	٥.٨٣		غير دالة
سياسات النصح والارشاد / اللين اللامبالاة	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٥٤.٥٧	٧.٣١	- ٥.٠١	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٥٩.٩٧	٨.٦٧		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٢٨.٣٧	٢.٨٨	- ٥.٣١	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٢٩.٩٧	٣.٢		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة

يتضح من جدول (١٦) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد/ الاسراف- سياسات الصيانة/ الاهمال- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لوجود مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن حيث كانت قيم (ت) على التوالي (- ٢.٢٣، - ١.٩، -٢,١٦) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) .

كما يتضح عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير / عدم التدوير، سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة) تبعاً لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة حيث كانت قيمة (ت)(- ١.٥٢، - ٠.٩٧) وهي قيم غير دالة إحصائياً. ويرجع ذلك إلى طول فترة استخدام هذه المرافق أو عدم جودة خاماتها.

جدول ١٦. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعا "لوجود مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن "ن=(٢٢٢)

محاور استبيان السياسات الاستهلاكية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	يوجد مصادر للإزعاج والتلوث ن = ١٥٨	١٨.٧٦	١.٤٩	- ٢.٢٣	٠.٠٥
	لا يوجد مصادر للإزعاج والتلوث ن = ٥٨	١٩.٧٥	١.٥٥		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث
سياسات الصيانة / الاهمال	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٥٦.٥٦	٧.١٩	- ١.٩	٠.٠٥
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٥٨.٤١	٦.٠٣		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث
سياسات التدوير / عدم التدوير	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٤١.٨٧	٥.٨١	- ١.٥٢	٠.١٣
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٤٣.٠٠	٤.٤٣		غير دالة
سياسات النصح والارشاد / اللين والامبالاة	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٥٧.٠٨	٨.٥١	- ٠.٩٧	٠.٣٤
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٥٩.٣٤	٨.٦٩		غير دالة
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٣٢.٦٦	٣.٠٤	- ٢.١٦	٠.٠٥
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٣٤.٠٤	٣.٢١		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث

يتضح من جدول (١٧) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف، سياسات الصيانة / الاهمال، سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة) تبعاً لعمر الزوجة، وعند مستوى دلالة (٠.٠٥) في السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل وترجع الباحثة ذلك إلى أنه بتقدم السن تزداد معارف ومعلومات ربة الأسرة تجاه استهلاكها، ومن ثم قدرتها على استخدام تلك المعارف استخداما فعالا قائم على الفهم لطبيعة ومتطلبات حياتها الأسرية وتزداد مهاراتها الإدارية في سياسات الترشيد مقابل سياسات الإسراف وإتباع سياسات النصح والإرشاد مقابل سياسات اللين واللامبالاة، ويزداد لديها الوعي بالاستخدام الرشيد، وطرق العناية المثلي للحفاظ أطول فترة ممكنه على تلك الأجهزة، نتيجة الاطلاع وخبرات الحياة، بينما لم يوجد تباين دال إحصائياً في محور (سياسات التدوير/ عدم التدوير)، ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار L.S.D للمقارنات المتعددة على النحو التالي

جدول ١٧. تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين المتوسطات في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعا لعمر الزوجة ن=(٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	- بين المجموعات	٣٥٧٩.٦٤	٣	١١٩٣.٢١	٣.٤٧	٠.٠١
	- داخل المجموعات	٧٤٨٥.٧٤	٢١٨	٣٤٣.٤٧		دالة
	- التباين الكلي	٧٨٤٥٥.٣٩	٢٢١			
سياسات الصيانة / الاهمال	- بين المجموعات	٤٧٨.١٤	٣	١٥٩.٣٨	٣.٤٦	٠.٠١
	- داخل المجموعات	١٠٠٤١.٨٦	٢١٨	٤٦.٠٦		دالة
	- التباين الكلي	١٠٥٢٠.٠٠	٢٢١			
سياسات التدوير / عدم التدوير	- بين المجموعات	١٤٦.٨١	٣	٤٨.٩٤	١.٦٦	٠.١٨
	- داخل المجموعات	٦٤١١.٢٤	٢١٨	٢٩.٤١		غير دالة
	- التباين الكلي	٦٥٥٨.٠٥	٢٢١			
سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة	- بين المجموعات	٤٦٦.١٢	٣	١٥٥.٣٨	٢.١٨	٠.٠١
	- داخل المجموعات	١٥٥٢٩.٥٩	٢١٨	٧١.٢٤		دالة
	- التباين الكلي	١٥٩٩٥.٧١	٢٢١			
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	- بين المجموعات	٨٤٩٣.٩	٣	٢٨٣١.٣	٢.٧٣	٠.٠٥
	- داخل المجموعات	٢٢٦٣٧٥.٩	٢١٨	١٠٣٨.٤٢		دالة
	- التباين الكلي	٢٣٨٦٩.٨٧	٢٢١			

دلالة الفروق في مستوى السياسات الاستهلاكية تبعاً لاختلاف عمر الزوجة :

بإجراء اختبار L.S.D بين الفئات العمرية وبين المحاور المختلفة للسياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف، سياسة الصيانة / الاهمال، سياسة النصح والارشاد / اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) كانت الفروق بين الفئات العمرية الأقل (أقل من ٢٥ سنة ومن ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة) والفئة العمرية الأعلى (٤٥ سنة فأكثر) لصالح العمر الأكبر . مما يدل علي الخبرة المرتبطة بعمر الزوجة تزيد من فرصة اتباعها لسياسات استهلاكيه افضل . مما يوضح أنه بزيادة عمر الزوجة تزداد اتجاهاتها الإيجابية نحو صيانة وإصلاح الأجهزة والمرافق وعمل التجديدات اللازمة بالمسكن.

وترجع الباحثة ذلك إلى أنه كلما تقدمت المرأة في العمر كلما اكتسبت المزيد من الخبرات والقدرات والمهارات التي تساعدها على نمو وزيادة الأفكار لديها وتدفعها إلى حل الكثير من المشكلات اليومية التي تواجهها داخل منزلها أثناء أدائها لمسئولياتها المنزلية ومنها عمل الصيانة والإصلاح وبعض التجديدات بالمسكن واتباع سياسات النصح والإرشاد مع أبنائها، وقد أشارت إلى ذلك دراسة وفاء شلبى (١٩٩٩) حيث أثبتت أن القدرات والمهارات من أهم العوامل التي تؤثر على دافعية ربة الأسرة لأداء أعمالها المنزلية.

يتضح من جدول (١٨) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف، سياسات الصيانة/ الاهمال، سياسات النصح والارشاد/ اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لمستوى تعليم الزوجة،،بينما لم يوجد تباين في محور (سياسات التدوير/ عدم التدوير)،ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار L.S.D للمقارنات المتعددة

جدول ١٨. تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين المتوسطات في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعاً لمستوي تعليم الزوجة ن=(٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	- بين المجموعات	٦٥٧٨.٧٢	٣	٩٣٩.٨٢	٢.٨	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٧١٨٧٦.٦٧	٢١٨	٣٣٥.٨٧		
	- التباين الكلي	٧٨٤٥٥.٣٩	٢٢١			
سياسات الصيانة / الاهمال	- بين المجموعات	١٤٢٦.١٩	٣	٢٠٣.٧٤	٤.٨	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٩٠٩٣.٨١	٢١٨	٤٢.٤٩		
	- التباين الكلي	١٠٥٢٠.٠٠	٢٢١			
سياسات التدوير / عدم التدوير	- بين المجموعات	٣٦٣.٠٢	٣	٥١.٨٦	١.٧٩	٠.٠٩ غير دالة
	- داخل المجموعات	٦١٩٥.٠٤	٢١٨	٢٨.٩٥		
	- التباين الكلي	٦٥٥٨.٠٥	٢٢١			
سياسات النصح والارشاد / اللين الأمبالاة	- بين المجموعات	١٥٨٥.٧٣	٣	٢٢٦.٥٣	٣.٣٦	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	١٤١٠٩.٩٨	٢١٨	٦٧.٣٤		
	- التباين الكلي	١٥٩٩٥.٧١	٢٢١			
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	- بين المجموعات	٢٤٩٦٦.٥٣	٣	٣٥٦٦.٦٥	٣.٦٤	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٢٠٩٩٠.٣٣	٢١٨	٩٨٠.٨٦		
	- التباين الكلي	٢٣٤٨٦٩.٩	٢٢١			

*** دلالة الفروق في مستوى السياسات الاستهلاكية تبعاً تعليم الزوجة :**

بإجراء اختبار L.S.D بين مستويات تعليم الزوجة وبين المحاور المختلفة للسياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف، سياسة الصيانة / الاهمال، سياسة النصح والارشاد / اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) كانت الفروق بين المستوي التعليمي (التعليم الثانوي : الثانوية العامة وما يعادلها) وبين مستوي التعليم العالي (مؤهل أعلي من الجامعي "ماجستير ودكتوراه") لصالح المستوي التعليمي المتوسط (الثانوي أو الدبلوم).مما يدل علي أن المستوي التعليمي المتوسط مرتبط بحرصها علي الترشيد واتباع سياسات استهلاكية أفضل تناسب مستوي اسرتها المعيشي، رغم أن المستوي التعليمي الأعلى لم يكن له التأثير الأفضل كما تختلف تلك النتيجة جزئيا مع دراسة نجوى عادل (٢٠٠٧) التي أكدت وجود علاقة ارتباطية عكسية بين مستوى تعليم الزوجة ومهارتها في أداء أعمال الصيانة والإصلاح للمرافق المنزلية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة نجوى عادل (٢٠٠٧) التي أثبتت انخفاض مستوى كفاءة ربة الأسرة في أداء أعمال الصيانة والإصلاح الخاصة بالمرافق المنزلية، فقد بينت الدراسة أن ٥٤ % فقط من ربات الأسر لديهن مهارة متوسطة في أداء أعمال الصيانة والإصلاح الخاصة بالمرافق المنزلية، كما تتفق مع نتائج دراسة كلاً من إيمان عبد القادر(٢٠٠٧)، سميرة قنديل وآخرون (٢٠١١)، ربيع نوفل وآخرون (٢٠١٣) التي توصلت إلى وجود فروق في السلوك الاستهلاكي ترجع للمستوى التعليمي. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أسماء صفوت (٢٠٠٩) التي أكدت انه بارتفاع مستوى تعليم المرأة تزداد اتجاهاتها الإيجابية نحو صيانة وإصلاح الأجهزة المنزلية والمرافق وعمل التجديدات اللازمة بالمسكن.

يتضح من جدول (١٩) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد/ الاسراف، سياسات الصيانة / الاهمال، سياسات النصح والارشاد / اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لدخل الأسرة، بينما لم يوجد تباين في محور (سياسات التدوير/ عدم التدوير)، ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار L.S.D للمقارنات المتعددة

جدول ١٩. تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين المتوسطات في السياسات الاستهلاكية للأسرة بمحاورها تبعا لدخل الأسرة ن= (٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
سياسات الترشيد / الاسراف	- بين المجموعات	٦٦٢٢.٤٢	٣	١٦٥٥.٦٠	٥.٠١	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٧١٨٣٢.٩٧	٢١٨	٣٣١.٠٣		
	- التباين الكلي	٧٨٤٥٥.٣٩	٢٢١			
سياسات الصيانة / الاهمال	- بين المجموعات	٩١٥.٠٦	٣	٢٢٨.٧٦	٥.١٧	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٩٦٠٤.٩٥	٢١٨	٤٤.٢٦		
	- التباين الكلي	١٠٥٢٠.٠٠	٢٢١			
سياسات التدوير / عدم التدوير	- بين المجموعات	١٠٧.٨٦	٣	٢٦.٩٦	٠.٩١	٠.٠٤٦٩ غير دالة
	- داخل المجموعات	٦٤٥٠.٢٠	٢١٨	٢٩.٧٢		
	- التباين الكلي	٦٥٥٨.٠٥	٢٢١			
سياسات النصح والارشاد / اللين والامبالاة	- بين المجموعات	١٤٤٣.٤١	٣	٣٦٠.٨٥	٥.٣٨	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	١٤٥٥٢.٣٠	٢١٨	٦٧.٠٦		
	- التباين الكلي	١٥٩٩٥.٧١	٢٢١			
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	- بين المجموعات	٢٢٧٨٥.٤٩	٣	٥٦٩٦.٣٧	٥.٨٣	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٢١٢٠٨٤.٤	٢١٨	٩٧٧.٣٥		
	- التباين الكلي	٢٣٤٨٦٩.٩	٢٢١			

*** دلالة الفروق في مستوى السياسات الاستهلاكية تبعاً لدخل الأسرة :**

بإجراء اختبار L.S.D بين مستويات دخل الأسرة وبين المحاور المختلفة للسياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف، سياسة الصيانة / الاهمال، سياسة النصح والارشاد / اللين واللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) فكانت الفروق بين مستويات الدخل (٨٠٠ : لأقل من ٢٠٠٠، ومن ٢٠٠٠ لأقل من ٤٠٠٠) وبين مستوي الدخل (٦٠٠٠ فأكثر) لصالح مستوي الدخل الأقل . مما يدل علي أن المستوي المعيشي للأسرة المرتبط بشكل مباشر بمستوي الدخل مرتبط بحرصها علي الترشيد الاستهلاكي واتباع سياسات استهلاكية أفضل تناسب دخلها حيث أشارت دراسة هنادي قمرة (٢٠٠٣) إلى أنه كلما زاد دخل الأسرة قل التزامها بالتخطيط لدخلها وإتباع السلوك الاستهلاكي الرشيد عند الشراء . وبذلك يتحقق صحة الفرض الأول .

النتائج في ضوء الفرض الثانى الذي ينص علي :

"توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وعي ربة الأسرة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها) تبعاً للمتغيرات " عمر وتعليم وعمل الزوجة – دخل الأسرة – محل الاقامة – وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة – وجود مصادر للتلوث " . للتحقق من نتائج هذا الفرض تم إجراء تحليل التباين أحادي الاتجاه لإيجاد قيمة "ف F.test" للوقوف علي دلالة التفاعل بين الوعي بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورة ككل، وبين

عمر الزوجة ودخل الأسرة ومستوي تعليم الزوجة، كما تم إجراء اختبار "L.S.D" للوقوف علي إتجاة دلالة هذه الفروق بين محاور الاستبيان وبين المتغيرات المحددة، كما تم استخدام (اختبار "ت" T.test,) لإيجاد الفروق بين السياسات الاستهلاكية للأسرة في ضوء بعض المتغيرات "عمل الزوجة، محل الاقامة، وجود مرافق بالمسكن تحتاج صيانة، وجود مصادر للإزعاج أو التلوث"، والجداول من (٢٠ : ٢٢) توضح تلك النتائج .

يتضح من جدول(٢٠) : عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لعمل الزوجة حيث كانت قيم (ت) على التوالي (١.٣٠، ١.٤٤، ١.٢٨) وهي قيم غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك إلى محدودية الوقت وقلة الإطلاع والثقافة الذى يجعل المرأة تركز اهتمامها على أشياء أخرى مثل (ترشيد الاستهلاك، الاهتمام بتنشئة أبنائها ورعايتهم) وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عائشة سعيد (٢٠٠٣) التي أشارت إلي أن السلوكيات البيئية السلبية تساهم في تلوث أجواء المباني السكنية، وبالتبعية تعرض سكانها إلى العديد من المشكلات الصحية . كما تتعرض البيئة المنزلية للعديد من المشكلات البيئية، ويرجع ذلك لما تمارسه المرأة من سلوكيات بيئية وممارسات إدارية غير واعية، كالاتجاه نحو الاستهلاك المفرط، والتعامل الخاطئ غير الآمن مع مكونات البيئة ؛ ممايعكس على صحة أفراد الأسرة .

جدول ٢٠. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية تبعا لعمل الزوجة ن = (٢٢٢)

محاور استبيان الوعي بالبصمة البيئية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	عاملات ن = ١٣٤	٥١.٨٤	٦.٢٤	١.٣٠	٠.١٩
	غير عاملات ن = ٨٤	٥٠.٨٦	٤.٨٦		غير دالة
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	عاملات ن = ١٣٤	٤٦.٩٩	٥.٢٥	١.٢٨	٠.٢٠
	غير عاملات ن = ٨٤	٤٦.١٢	٤.٥٩		غير دالة
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	عاملات ن = ١٣٤	٩٨.٨٢	١٠.١٥	١.٤٤	٠.١٥
	غير عاملات ن = ٨٤	٩٦.٩٨	٨.٥٧		غير دالة

يتضح من جدول(٢١) :

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لمحل الإقامة لصالح الحضر حيث كانت قيم (ت) على التوالي (- ٢.٧٩، -٢.٥٨، ٣.٠٦) وهي قيم دالة إحصائياً، ويرجع هذا في ظل زيادة ضغوط الحياة وسرعة نمطها، وغلاء المعيشة، وضيق مساحات المسكن مما يجعلها أكثر وعياً وإدراكاً بمخاطر التلوث البيئي وحماية أسرتها من المخاطر البيئية، وإحساسها بوجود الملوثات البيئية في كل مكان. أما بالنسبة للريف فقد يرجع ذلك إلى أن مصطلح البصمة البيئية والتنمية المستدامة يعتبر من المصطلحات الحديثة، الغير واضحة لبعض فئات المجتمع، ولم يأخذ الاهتمام الكافي من المؤسسات المسئولة للتوعية بها وبمخاطرها .

جدول ٢١. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها تبعا لمحل الاقامة ن = (٢٢٢)

محاور استبيان الوعي بالبصمة البيئية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	ريف ن = ٨٦	٥٠.٢٣	٤.٤٩	- ٢.٧٩	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٥٢.٢٥	٦.٢٤		دالة لصالح الحضر
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	ريف ن = ٨٦	٤٥.٥٨	٤.١٤	- ٢.٥٨	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٤٧.٢٣	٥.٣٨		دالة لصالح الحضر
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	ريف ن = ٨٦	٩٥.٨١	٧.٤٧	٣.٠٦	٠.٠١
	حضر ن = ١٣٦	٩٩.٤٩	١٠.٣٨		دالة لصالح الحضر

يتضح من جدول(٢٢) :

وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها)،وعند مستوى دلالة ٠.٠١ في استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل تبعا لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة حيث كانت قيم (ت) على التوالي (- ٢.٠٩، - ٢.٣٢،- ٢.٤٩) وهي قيم دالة إحصائياً وهذا يوضح دور المرأة و حسن إدارتها لأدوارها من خلال أنشطتها اليومية مع عناصر البيئة، وعلى جانب آخر فإن السلوك غير الواعي في التعامل مع الموارد البيئية كالاستخدام السيئ للمياه والأدوات المنزلية وسوء التصرف في المخلفات المنزلية، وعدم صيانة المرافق بالإضافة إلى استخدام المصادر التقليدية في انتاج الطاقة كل هذا يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تلوث البيئة وهذا ما أكدته دراسة كلا من نهي حسن(٢٠٠٤)،سهير بندارى (٢٠٠٦) .

جدول ٢٢. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية تبعا " لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة " ن = (٢٢٢)

محاور استبيان الوعي بالبصمة البيئية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٥٠.٦٧	٥.٢٧	- ٢.٠٩	٠.٠٥
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٥٢.٢٥	٥.٩٨		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٤٥.٨٢	٤.٥١	- ٢.٣٢	٠.٠٥
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٤٧.٣٦	٥.٢٧		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٩٦.٤٩	٨.٥٢	- ٢.٤٩	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٩٩.٦١	١٠.٠٨		دالة لصالح عدم وجود مرافق تحتاج صيانة

يتضح من جدول (٢٣) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لوجود مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن حيث كانت قيم (ت) على التوالي (- ٥.٣٨، - ١.٣٧، - ٣.١٩) وهي قيم دالة إحصائياً ويرجع ذلك أنه يجب الاهتمام بقضية البيئة وحمايتها والمحافظة عليها من كافة أنواع التلوث وهي من أخطر المشكلات التي تعانى منها دول العالم أجمع والدول النامية على وجه الخصوص والتي يمكن أن تترك آثاراً يصعب علاجها على المدى البعيد، بما تمثله من تحدياً رئيسياً أمام خطط التنمية نتيجة للسلوك غير الواعي للإنسان مع البيئة مما يستدعى البحث عن كيفية تعديل هذا السلوك لدى جميع أفراد الأسرة والمجتمع

جدول ٢٣. دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية تبعا لوجود" مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن " ن =(٢٢٢)

محاور استبيان الوعي بالبصمة البيئية	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبابتها	يوجد مصادر للإزعاج والتلوث ن = ١٥٨	٥١.٥١	٥.٦٣	- ٥.٣٨	٠.٠١
	لا يوجد مصادر للإزعاج والتلوث ن = ٥٨	٥١.٣٤	٦.٢٠		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٤٦.٣٨	٤.٦٨	- ١.٣٧	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٤٧.١٠	٥.٩٧		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١٠٢	٩٧.٨٧	٩.٢٦	- ٣.١٩	٠.٠١
	لا يوجد مرافق تحتاج صيانة ن = ١١٨	٩٨.٤٥	١٠.٧٠		دالةلصالح عدم وجود مصادر للإزعاج والتلوث

يتضح من جدول (٢٤) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لعمر الزوجة، ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار L.S.D للمقارنات المتعددة

جدول ٢٤. تحليل التباين أحادي الاتجاه بين المتوسطات في الوعي بالبصمة البيئية تبعاً لعمر الزوجة ن = (٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	- بين المجموعات	٥٠٨.٥٩	٣	١٦٩.٥٣	٥.٥٣	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٦٦٧٨.٩٦	٢١٨	٣٠.٦٧		
	- التباين الكلي	٧١٨٧.٢٨	٢٢١			
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	- بين المجموعات	٣٥٠.١٢	٣	١١٦.٧١	٤.٩٤	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٥١٥٥.٣٩	٢١٨	٢٣.٦٥		
	- التباين الكلي	٥٥٠٥.٥١	٢٢١			
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	- بين المجموعات	١٣٨٥.١١	٣	٤٦١.٧٠	٥.٤١	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	١٨٦١٦.٠١	٢١٨	٨٥.٤		
	- التباين الكلي	٢٠٠٠١.١٢	٢٢١			

دلالة الفروق في مستوى الوعى بالبصمة البيئية تبعاً لاختلاف عمر الزوجة:

وبإجراء اختبار L.S.D بين الفئات العمرية للزوجة في استبيان الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، الوعي بالبصمة البيئية ككل) كانت الفروق بين الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) وبين الفئة العمرية (٤٥ سنة فأكثر) لصالح الفئة الأعلى .مما يدل علي أن الوعي بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة مرتبط بارتفاع عمر الزوجة وبالتالي خبرتها بالحياة ومعلوماتها وتتفق مع نتيجة مها أبو طالب (٢٠٠٢)، Russell & Victoria , 2005) والتي أظهرت أن لسن الزوجة دور في زيادة خبرتها بالمشكلات البيئية، وفي الحد من المخاطر البيئية .

يتضح من جدول (٢٥) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها)تبعا لمستوي تعليم الزوجة، بينما لم يوجد تباين دال إحصائياً في محوري (الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لمستوى تعليم الزوجة، ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار LSD للمقارنات المتعددة.

جدول ٢٥. تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين المتوسطات في الوعي بالبصمة البيئية تبعا لمستوي تعليم الزوجة ن= (٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	- بين المجموعات	٥٠٢.١٨	٣	٧١.٨١	٢.٣	٠.٠٥ دالة
	- داخل المجموعات	٦٦٨٤.٦	٢١٨	٣١.٢٤		
	- التباين الكلي	٧١٨٧.٢٨	٢٢١			
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	- بين المجموعات	١٦٦.١٥	٣	٢٣.٧٤	٠.٩٥	٠.٤٥ غير دالة
	- داخل المجموعات	٥٣٣٩.٣٧	٢١٨	٢٤.٩٥		
	- التباين الكلي	٥٥٠٥.٥١	٢٢١			
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	- بين المجموعات	١١٠٦.٧١	٣	١٥٨.١٠	١.٧٩	٠.٠٩ غير دالة
	- داخل المجموعات	١٨٨٩٤.٤١	٢١٨	٨٨.٢٩		
	- التباين الكلي	٢٠٠٠١.١٢	٢٢١			

*** دلالة الفروق في مستوى الوعى بالبصمة البيئية تبعاً لتعليم الزوجة :**

بإجراء اختبار L.S.D بين فئات المستويات التعليمية للزوجة في استبيان الوعي بالبصمة البيئية بالمحور (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها) كانت الفروق بين المستويات التعليمية الأقل وبين المستويات التعليمية الأعلى لصالح المستوي التعليمي الأعلى أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوجة كلما زاد وعيها ودرايتها بالبصمة البيئية وحماية أسرتها .مما يدل علي أن الوعي بالبصمة البيئية مرتبط بارتفاع المستوي التعليمي وترجع الباحثة ذلك إلى أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة أدى ذلك إلى اتساع أفقها وزيادة معلوماتها ومعارفها ومداركها في هذا الجانب أى أن التعليم يكسب الفرد المفاهيم والمهارات الحياتية التي يكون لها دور في تنمية الوعي البيئي، وبالتالي يساهم في رفع مستوى إدراك الفرد من خلال متابعة البرامج الإرشادية المختلفة. تجاه أهمية الموارد وضرورة ترشيد استخدامها والدور الملقى على عاتقها تجاه تحقيق ذلك مع عدم الإهدار في الموارد لكى تكفي بإحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة .

وبذلك ارتفعت نسبة وعيها بأهمية معرفة البصمة البيئية وأصبحت أكثر قدرة على تكوين أفكار ومفاهيم واتجاهات إيجابية نحو حماية أسرتها من مسببات وأضرار البصمة البيئية، كما كان ذلك دافعاً قوياً نحو معرفة كل ماهو جديد ومستحدث لإنجاز مسئولياتها المتعددة بأقل وقت وجهد وتكاليف مما أدى إلى تغيير اتجاهاتها نحو عمل كل ماهو جديد لأسرتها ومسكنها واكتساب المهارات والقدرات التي تساعدها في إنجاز مسئولياتها. وقد أكدت ذلك وفاء شلبى (١٩٩٩) أنه من أهم سمات المرأة التي تتمتع بدافعية عالية للإنجاز نحو أعمالها ومسئولياتها هو الاهتمام بالمعرفة والمستحدثات التكنولوجية في المجالات التي تتصل بإعادة تجديد المسكن وترتيبه. كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة زينب يوسف (٢٠١٥)التي توصلت إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة كلما أدى ذلك إلى إتباع استراتيجيات ترشيد استهلاك تعمل في اتجاه التنمية المستدامة .

يتضح من جدول (٢٦) وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لدخل الأسرة، ولبيان اتجاه دلالة الفروق تم تطبيق اختبار L.S.D للمقارنات المتعددة.

جدول ٢٦. تحليل التباين أحادي الاتجاه للفروق بين المتوسطات في الوعي بالبصمة البيئية تبعا لدخل الأسرة ن= (٢٢٢)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوي الدلالة
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	- بين المجموعات	٨٦٦.٦٨	٣	٢١٦.٦٧	٧.٤٤	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٦٣٢٠.٦٠	٢١٨	٢٩.١٣		
	- التباين الكلي	٧١٨٧.٢٨	٢٢١			
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	- بين المجموعات	٣١٠.٩٥	٣	٧٧.٧٤	٣.٢٥	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	٥١٩٤.٥٧	٢١٨	٢٣.٩٤		
	- التباين الكلي	٥٥٠٥.٥١	٢٢١			
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	- بين المجموعات	٢١٤٩.٨١	٣	٥٣٧.٤٥	٦.٥٣	٠.٠١ دالة
	- داخل المجموعات	١٧٨٥١.٣٠	٢١٨	٨٢.٢٦		
	- التباين الكلي	٢٠٠٠١.١٢	٢٢١			

*** دلالة الفروق في مستوى الوعى بالبصمة البيئية تبعاً لدخل الأسرة :**

بإجراء اختبار L.S.D بين فئات الدخل في استبيان الوعي بالبصمة البيئية بالمحاور (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، الوعي بالبصمة البيئية ككل)كانت الفروق بين مستويات الدخل (٨٠٠ : لأقل من ٢٠٠٠، ومن ٢٠٠٠ لأقل من ٤٠٠٠) وبين مستوي الدخل (٦٠٠٠ فأكثر) لصالح مستوي الدخل الأعلى . مما يدل علي أن ارتفاع دخل الأسرة المرتبط بارتفاع مستوي معيشتها غالباً مرتبط بارتفاع معلوماتها ووعيها بالبصمة البيئية والتنمية والمستدامة، وهذا يكون نتيجة لتوفر الوقت لدى ربة الأسرة للاضطلاع والتواصل مع الأخريات وحضور الندوات التثقيفية الخاصة بالتنمية المستدامة . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زينب يوسف (٢٠١٥) التي توصلت إلى وجود فروق بين ربات الأسر عينة البحث في استراتيجية ترشيد الاستهلاك الأسرى من أجل التنمية المستدامة لصالح الأسر ذات الدخل المرتفع .وبذلك تتحقق صحة الفرض الثاني .

النتائج في ضوء الفرض الثالث الذي ينص علي : " توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين السياسات الاستهلاكية للأسرة (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل) وكذلك بين المتغيرات المُحددة بالدراسة " ، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط بيرسون للتحقق من العلاقات الارتباطية بين محاور استبيان السياسات الاستهلاكية للأسرة وبين محاور استبيان الوعي بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة وكذلك بين المتغيرات المُحددة بالدراسة، والجدولين : (٢٧) ، (٢٨) يوضحان ذلك .

جدول ٢٧. مصفوفة معاملات الارتباط بين سياسات الاستهلاك الأسري وبين الوعي بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة ن =(٢٢٢)

المتغيرات	سياسات (الترشيد / الاسراف)	سياسات الصيانة / الاهمال)	سياسات (التدوير / عدم التدوير)	سياسات (النصح والارشاد / اللين واللامبالاة)	محاور استبيان السياسات ككل
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	٠.١٥٨*	٠.٠٩٥	٠.٠٨-	٠.٢٣٣**	٠.١٥٩*
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	٠.٣٢٦**	٠.٢٢٠**	٠.٠٠٩-	٠.٣٢٩**	٠.٣٢٢**
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	٠.٢٦٦**	٠.١٧٢*	٠.٠٤٣-	٠.٣١٢**	٠.٢٦٤**

* دالة عند مستوي ٠.٠٥ ** دالة عند مستوي ٠.٠١

يتضح من جدول (٢٧) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥،٠.٠١ بين سياسات الاستهلاك للأسرة المتمثلة في سياسات (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل) ويتفق ذلك مع نتائج دراسة زينب يوسف (٢٠١٥)التي أكدت على وجود علاقة إرتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجية ترشيد الاستهلاك الأسرى من أجل التنمية المستدامة، وبذلك يتحقق صحة الفرض الثالث.

جدول ٢٨. مصفوفة معاملات الارتباط بين سياسات الاستهلاك الأسري و الوعي بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة والمتغيرات المحددة بالدراسة ن = (٢٢٢)

المتغيرات	عمل الزوجة	محل الاقامه	وجود مرافق تحتاج صيانة	وجود مصادر للتلوث والازعاج	عمر الزوجه	مدة الزواج	تعليم الزوجة	دخل الاسرة
سياسات الترشيد / الاسراف	٠.٢٧٧-	٠.٤٨٩**	٠.٣١٠**	٠.١٥٧*	٠.٢١١**	٠.١٦٤*	٠.٠٢٥	٠.٢٦٥-**
سياسات الصيانة / الاهمال	٠.١٣٤*	٠.٣٤١**	٠.٣٣١**	٠.١٢٧	٠.٢٠٧**	٠.١٨٨**	٠.٠١١-	٠.٢٢٠**
سياسات التدوير / عدم التدوير	٠.٠٣٧	٠.٠٥٧-	٠.١٠٦	٠.٠٧٦	٠.١٣٣-*	٠.١٦١-*	٠.١٢٢	٠.٠١٩-
سياسات النصح والارشاد / اللين والامبالاة	٠.٢٠٣-**	٠.٥٠١**	٠.٣٣٦**	٠.٠٧٣	٠.١٦٥*	٠.١٩٣**	٠.٠٨١**	٠.٢٨٢-**
السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل	٠.٢٣٥-**	٠.٤٧٦**	٠.٣٥٤**	٠.١٥٠*	٠.١٨٧**	٠.١٥٨*	٠.٠٥٤	٠.٢٧٦-**
الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها	٠.٠٨٢-*	٠.١٧٣	٠.١٥٩*	٠.٠١٤-	٠.٠٥١-	٠.١٤٠*	٠.٢٢٧**	٠.١٧٤**
الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها	٠.٠٤٨**	٠.١٦٢**	٠.١٧٧**	٠.٠٤٧	٠.١٦٠*	٠.١١٥	٠.٠٧٢	٠.١١٤
استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل	٠.٠٧٤-	٠.١٨٨**	٠.١٨٨**	٠.٠١٦	٠.٠٥٣	٠.١٥٤*	٠.١٧٤**	٠.١٦٤*

* دالة عند مستوي ٠.٠٥ ** دالة عند مستوي ٠.٠١

يتضح من جدول (٢٨) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥،٠.٠١ بين سياسات الاستهلاك الأسرى المتمثلة في سياسات (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير / عدم التدوير – النصح والارشاد / اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل) والمتغيرات المحددة للدراسة، وبذلك يتحقق صحة الفرض الثالث .

وتفسر الباحثة العلاقة الموجبة بين المحاور بأن توافر المعلومات والمفاهيم المرتبطة بالاستهلاك، ووعيها بطرق الاستخدام الرشيد وطرق العناية بالأجهزة المتوفرة لديها، وعدم إهمال جانب الصيانة لأى عطل، يجعلها تحافظ على مالديها من أجهزة أطول فترة ممكنه، وبالتالي البصمة البيئية داخل المنزل، وتقل مخاطرها على الفرد والأسرة والبيئة المنزلية، وكذلك البيئة الخارجية. وأن إتباع ربة الأسرة لاستراتيجيات وسياسات رشيدة في الاستهلاك والعمل على حسن استخدام الموارد وعدم الإسراف وتقليل الفاقد بقدر الإمكان والمحافظة على البيئة تمثل الركيزة الأولى في تحقيق التنمية المستدامة ويتفق هذا مع دراسة آمال غراب (٢٠١٣) التي أكدت على وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جميع الأبعاد المحققة للاقتصاد البيئي الأخضر وبين أبعاد التنمية البيئية المستدامة، وتدعيم دور المرأة في تحقيق الاستدامة وبالتالي توفير مصادر التنمية المستدامة من خلال الاتجاه إلى اقتصاد بيئي.

ملخص النتائج : أسفرت نتائج البحث عن ما يلي :

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة / الاهمال- سياسات النصح والارشاد / اللين و اللامبالاة- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لعمل الزوجة، محل الإقامة، عمر الزوجة، ووجود مرافق بالمنزل تحتاج لصيانة.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير/ عدم التدوير) تبعاً لعمل الزوجة
- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد / الاسراف- سياسات الصيانة/ الاهمال- السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لوجود مصادر للإزعاج أو التلوث قريبة من المسكن.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في سياسات الاستهلاك الأسرى (سياسات التدوير/ عدم التدوير) تبعاً لوجود مرافق بالمنزل تحتاج إلى صيانة
- وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد/ الاسراف، سياسات الصيانة / الاهمال، سياسات النصح والارشاد/ اللين و اللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لمستوى تعليم الزوجة لصالح المستوى التعليمي المتوسط
- وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في السياسات الاستهلاكية للأسرة (سياسات الترشيد/ الاسراف، سياسات الصيانة/ الاهمال، سياسات النصح والارشاد/ اللين والللامبالاة، السياسات الاستهلاكية للأسرة ككل) تبعاً لدخل الأسرة لصالح مستوى الدخل المنخفض.
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لعمل الزوجة
- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعى بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لمحل الإقامة لصالح الحضر.
- وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لعمر الزوجة لصالح فئة السن الأعلى.
- وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها) تبعا لمستوي تعليم الزوجة لصالح المستوى التعليمي الأعلى، بينما لم يوجد تباين دال إحصائياً في محوري (الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لمستوى تعليم الزوجة.
- وجود تباين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين متوسطات درجات عينة البحث في الوعي بالبصمة البيئية بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، استبيان الوعي بالبصمة البيئية ككل) تبعا لدخل الأسرة لصالح مستوى الدخل المرتفع.
- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥،٠.٠١ بين سياسات الاستهلاك للأسرة المتمثلة في سياسات (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير/عدم التدوير – النصح والارشاد/ اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل).

- وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١،٠.٠٥ بين سياسات الاستهلاك للأسرة المتمثلة في سياسات (الترشيد / الاسراف – الصيانة / الاهمال – التدوير/ عدم التدوير – النصح والارشاد/ اللين واللامبالاة – ومحاور الاستبيان ككل) وبين وعي الزوجة بالبصمة البيئية والتنمية المستدامة بمحاورها (الوعي بالبصمة البيئية ومسبباتها، الوعي بالتنمية المستدامة ومتطلباتها – ومحاور الاستبيان ككل) والمتغيرات المحددة للدراسة.

في ضوء نتائج الدراسة قامت الباحثةبتصميم استراتيجية مقترحة لتطوير البيئة المنزلية من خلال تحسين سياسات الاستهلاك للأسرة المصرية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بالمجتمع وهي موضحة بالشكل التالي:

استراتيجية مقترحة لتطوير البيئة المنزلية من خلال تحسين سياسات الاستهلاك للأسرة المصرية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة بالمجتمع

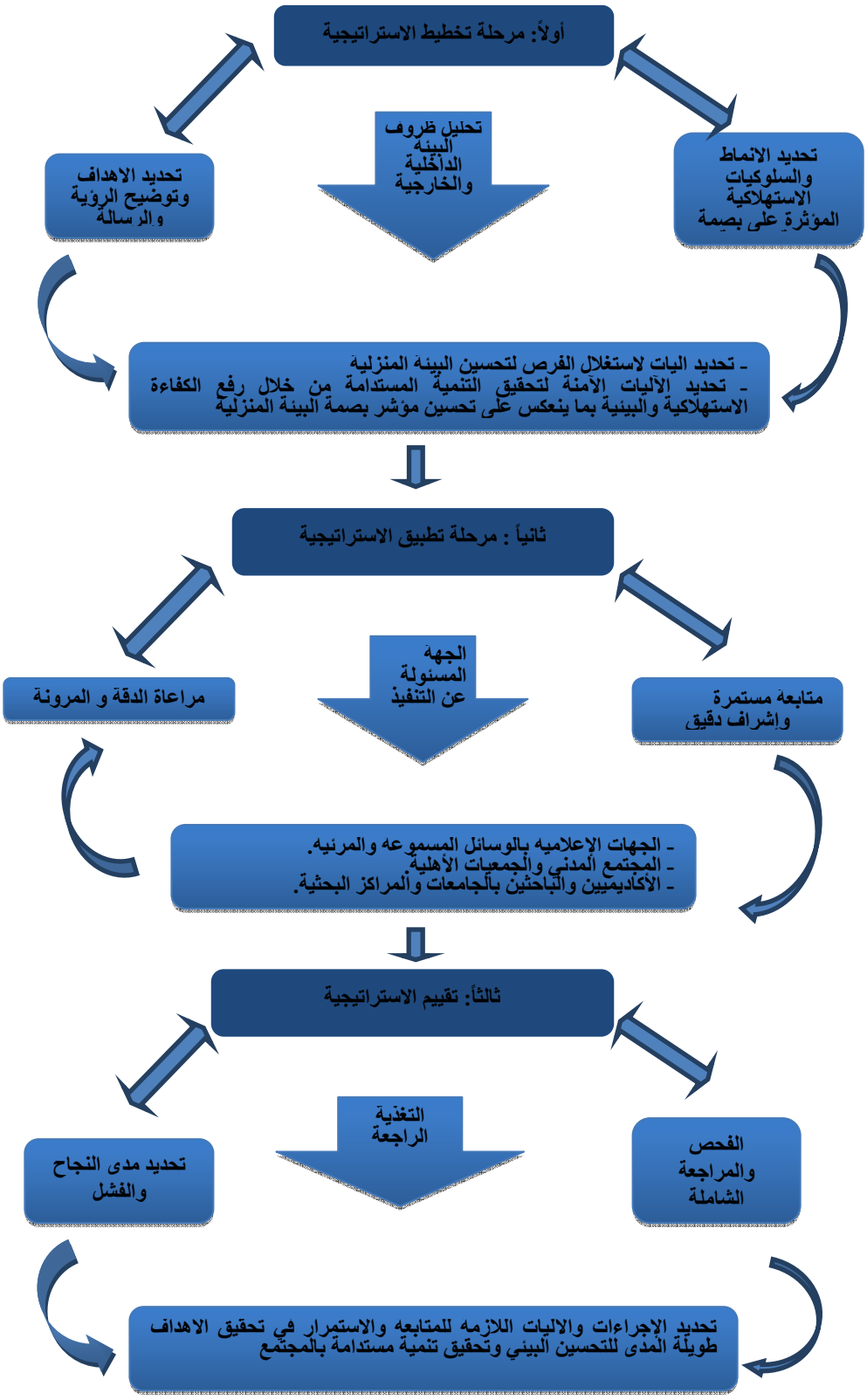

التوصيات : في نتائج البحث توصي الباحثة بما يلي :

- التركيز على نشر الوعي العام بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية ودعم مبادرات الحياة المستدامة من خلال إطلاق حملات وأدوات تعليمية ومنشورات وندوات ومحاضرات للتوعية الجماهيرية، تستند جميعها إلى الحقائق العلمية، علماً أن المبادرة ستمتد في نشاطها التوعوي العام الحالي لتشمل المستوى المحلي، إضافة إلى النطاقين الإقليمي والدولي.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تضم المعلومات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بجمهورية مصر العربية، وذلك لتحليل البصمة البيئية للدولة، فضلاً عن تحقيق الاستفادة من جميع الأدوات المستخدمة في قياس عامل الاستدامة البيئية .
- توسيع قاعدة المعرفة حول سياسات الاستهلاك الأسرى السلبية والخاطئة لربات الأسر باعتبارها من أهم المؤثرات في زيادة البصمة البيئية.
- مساعدة ربة الأسرة على وضع تصور متكامل تجاه الحفاظ على أسرتها، وجودة بيئتها المنزلية للحد من مخاطر البصمة البيئية، خاصة بعد اتساع قاعدة استهلاك الأسرة المصرية.
- إجراء الدراسات والأبحاث حول أنماط الاستهلاك السائدة في جمهورية مصر العربية لتقليل بصمتها البيئية كي تتراجع عن ترتيبها المتقدم ضمن أعلى الدول استنزافاً للموارد من جهة، ولكي يتسنى للدولة وضع خطة فعالة لمواجهة المشكلات المحدقة بها والناشئة عن أنماط استهلاك الموارد السائدة لديها في الوقت الراهن من جهة أخرى
- ضرورة إيجاد جيل من الشباب عالم بكل المشكلات البيئية الحقيقة والمؤثرة علي المجتمع وقادرا علي المشاركة في التغيير من خلال البرامج والمشاريع التي تقدم من الجامعة للبيئة المحيطة لتطوير الأحياء عن طريق تواصل المجتمع المدني مع شئون خدمة المجتمع والبيئة بالجامعة .
- تنفيذ حملات توعية بيئية تشارك فيها كل شرائح المجتمع لوقف التلوث وترشيد استخدام الموارد البيئية والحد من الإسراف لحفظ حقوق الأجيال القادمة وتقليل المخلفات البيئية ويمكن تنفيذ هذه الحملات من خلال إدارة البيئة لكل محافظة تحت إشراف وزارة البيئة.
- رفع مستوى الوعى بأهمية البصمة البيئية وعلاقتها بالتدهور البيئي وتغير المناخ، وحفز كل قطاعات وأفراد المجتمع على ممارسة سلوكيات رشيدة والإحساس بالمسئولية لخفض معدل البصمة البيئية.
- على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الاهتمام بتوعية المرأة اجتماعيا وثقافياً واقتصادياً وتزويدها بمهارات القدرة على إدارة شئونها، والوعى بسياسات الاستهلاك الأسرى والبصمة البيئية، وماله من دور في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بطريق مباشر وغير مباشر من خلال البرامج وكافة المؤسسات التربوية والاجتماعية والأسرية.

المراجع

أبوبكر عبد العزيز البنا (٢٠٠٢): دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي "دراسة تطبيقية على منطقة حلوان الصناعية "المجلة العلمية لكلية التجارة –عدد (٢٧)- جامعة عين شمس-مصر.

اتفاقية بازل (٢٠٠٦) : التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود – برنامج الأمم المتحدة للبيئة – الاجتماع الثامن- نيروبي – البند الرابع.

أحمد الجلاد (١٩٩٨): البيئة المصرية وقضايا التنمية- ط١-عالم الكتب- القاهرة.

أحمد دسوقي(٢٠٠١): الإدارة التنافسية للمشروعات في ظل التحولات العالمية الجديدة- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية- القاهرة .

أسماء صفوت جمال حسن (٢٠٠٩): اتجاهات المرأة نحو صيانة وإصلاح المرافق والأجهزة المنزلية وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي للدخل المالي- رسالة ماجستير– كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان - مصر.

إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠٥): الطفولة والمستقبل (دراسات في إعلام وثقافة وأدب وحقوق الطفل) – مركز الإسكندرية للكتاب – الإسكندرية -مصر.

أشرف عبده عبد الخالق (٢٠٠٤): الجودة البيئية ودورها في تعزيز الأمن- رسالة ماجستير -معهد الدراسات والبحوث البيئية-جامعة عين شمس.

أطلس البصمة البيئية العربية (٢٠١٢):تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية –هيئة البيئة –أبو ظبى – دولة الأمارات العربية المتحدة

إكرام فهمى حسين (٢٠٠٩): أثر التقدم العلمي على الإنسان والبيئة في العصر الحديث - مجلة كلية الآداب- العدد (٢٦) –جامعة حلوان -مصر.

أكرم أحمد الطويل، أحمد عوني أغا (٢٠١٠) : متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة- المؤتمر العلمي الرابع- جامعة عدن- في الفترة من (١١:١٣) أكتوبر-اليمن .

آمال عبد الحميد (١٩٩٢): المرأة والتلوث البيئي في بيئة حضرية، المؤتمر العلمي للمرأة والبيئة- المعهد العالي للصحة- في الفترة من(١-٣)ديسمبر-جامعة الإسكندرية -مصر .

آمال عبد الرحيم (٢٠١٢) :اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك - مجلة جامعة دمشق -المجلد (٢٨) -العدد(١) -سوريا.

آمال يوسف غراب (٢٠١٣): ترشيد الشباب لسياسات إدارة البيئة وعلاقته بتحقق الاقتصاد البيئي الأخضر في ضوء منظومة التنمية المستدامة –المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد المنزلي في الفترة (٨-٩)مايو-كلية الاقتصاد المنزلي -جامعة حلوان –مصر .

امنتحتب أمين ميخائيل (٢٠١١): الممارسات السلوكية للمرأة نحو مشكلة التلوث البيئي في مصر - رسالة دكتوراه – معهد الدراسات والبحوث البيئية – عين شمس – مصر .

أميرة حسان عبد المجيد (٢٠٠٤): مدى الوعى بقيمة الموارد وعلاقته ببعض مشكلات المراهقين – رسالة ماجستير– كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة المنوفية – مصر .

إيمان بيبرس (٢٠٠٣): التعليم غير الرسمي ودوره في التنمية المستدامة –جمعية نهضة وتنمية المرأة-القاهرة .

إيمان عبد السلام عبد القادر (٢٠٠٧):اتجاه السيدات نحو ترشيد الاستهلاك الملبسي في محافظة جدة -المؤتمر الثاني "معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي "كلية التربية النوعية- في الفترة من (١١-١٢) أبريل- جامعة المنصورة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٠):تقرير التنمية البشرية - مركز دراسات الوحدة العربية –جمهورية مصر العربية .

جامعة الدول العربية (٢٠٠٨):دليل المرأة العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي - الطبعة الثانية - القاهرة .

جمال شحاته حبيب (٢٠٠٠):مدخل لدراسة البيئة –في نظمية سرحان وآخرون "الخدمة الاجتماعية في المجال العمالي وحماية البيئة" القاهرة – مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي – جامعة حلوان- مصر .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٣/٢٠١٢): "بحث الدخل والانفاق والاستهلاك"- الكتاب الإحصائي السنوي – ديسمبر ٢٠١٢.

جهاز شئون البيئة (١٩٨٩): خطة العمل البيئية في مصر –جهاز شئون البيئة- القاهرة.

حسونة عبد الغنى (٢٠١٣): الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة -رسالة دكتوراه – كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيفير بسكرة- الجزائر .

حنان السيد أبوصيري، سلوى زغلول طه (٢٠٠٥): إدراك ربة الأسرة للتلوث الداخلي وعلاقته بالتخطيط للاستهلاك في البيئة المنزلية –مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي– مجلد (١٥)-ع(٤)-اكتوبر- جامعة المنوفية -مصر.

-حنان السيد أبوصيري، سناء محمد النجار (٢٠١٦): اقتصاديات الأسرة - كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان.

دوجلاس موسشيت (٢٠٠٠): مبادئ التنمية المستدامة –الدار الدولية للاستثمارات الثقافية – الطبعة الأولى – القاهرة .

ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، كايد عبد الحق (٢٠١٢): البحث العلمي مفهومة وأدواته وأساليبه – ط١١ - دار أسامة للنشر والتوزيع –السعودية .

ربيع محمود نوفل، الحسينى رجب ريحان، فاطمة محمد الزمزمى، سلوى محمد عيد (٢٠١٣): الوعى بترشيد استهلاك الغذاء وعلاقته بالمنفق على الوجبات السريعة لدى طلاب الجامعة- مجلة بحوث التربية النوعية - العدد (٣٠)- أبريل-جامعة المنصورة -مصر .

رشا عبد العاطي راغب، إيناس ماهر بدير (٢٠٠٧): فاعلية برنامج إرشادي للحد من تلوث البيئة المنزلية في مجال استخدام الأجهزة المنزلية – مجلة بحوث الاقتصاد المنزلي – مجلد (١٧) – العدد (١ / ٢) يناير وأبريل –جامعة المنوفية -مصر.

ريدة ديب، سليمان مهنا (٢٠٠٩): التخطيط من أجل التنمية المستدامة- مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية - المجلد الخامس والعشرون - العدد الأول-سوريا .

ريهان محمد عطية (٢٠١٤): دراسة البصمة البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة في مصر. معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة –العدد ٥٩–جامعة الإسكندرية-مصر.

زينب صلاح محمد يوسف (٢٠١٥): استراتيجية ترشيد الاستهلاك الأسرى من أجل التنمية المستدامة وعلاقتها بجودة الحياه،(المؤتمر العلمي السنوي العربي العاشر– الدولي السابع)- "التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي ودوره في تنمية المجتمع"- كلية التربية النوعية- في الفترة من (١٥-١٦)أبريل- جامعة المنصورة -مصر.

سكينة باصبرين (١٩٩٦): ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية للأسرة السعودية –المؤتمر المصري للاقتصاد المنزلي- جامعة المنوفية- كلية الاقتصاد المنزلي .

سلوى محمد زغلول طه (٢٠٠٠): السلوك الاقتصادي للشباب والعوامل المرتبطة به (دراسة مقارنه)- رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد المنزلي -جامعة المنوفية-مصر.

سلوى محمد على عيد(٢٠١١) :العلاقة بين الوعي بترشيد استهلاك الغذاء والمنفق على الوجبات السريعة لدى طلاب الجامعة - رسالة ماجستير- كلية الاقتصاد المنزلي - جامعة المنوفية -مصر.

سلوى محمد يحيى العوادلي (٢٠٠٦) : الإعلان وسلوك المستهلك - دار النهضة العربية -القاهرة .

سماح أحمد الحشاش، منى مصطفي الزاكي (٢٠١٢): العادات الغذائية التي تتبعها ربة الأسرة وعلاقتها بممارساتها الاستهلاكية – المؤتمر الدولي الأول - العربي الخامس عشر للاقتصاد المنزلي "الاقتصاد المنزلي وقضايا الشباب "كلية الاقتصاد المنزلي- في الفترة من (٢٧-٢٨) مارس-جامعة المنوفية -مصر .

سماح محمد سعيد طه مشرف (٢٠٠٤) : السلوك الشرائي للمرأة المصرية وأثرة على اختيار الاستراتيجيات التسويقية المناسبة للسلع الاستهلاكية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان-مصر .

سميرة أحمد قنديل، طلعت محمد سحلول، ميرفت محمد أبو عماشة(٢٠١١): علاقة بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنمط الاستهلاكي والحالة المعيشية لعينة من الأسر من مدينة دمياط-مجلة بحوث التربية النوعية– يوليو- العدد (٢٢)-جامعة المنصورة -مصر.

سناء محمد أحمد عبد الله النجار (٢٠١٠) : فاعلية برنامج باستخدام الكمبيوتر لتنمية مهارات وسمات السلوك الإداري قائم على تحديث الثقافة الاستهلاكية للشباب الجامعي – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان-مصر.

سهير اسماعيل محمد بنداري (٢٠٠٦): الإرشاد البيئي للمرأة الريفية في مجال معاملة المخلفات المزرعية والمنزلية الصلبة بمحافظة الشرقية – رسالة دكتوراه – كلية الزراعة – جامعة عين شمس-مصر.

سوزان ساكمار، ماتيس واكرناجل، ديفيد مور، أليساندور غالي (٢٠١٠): "التنمية المستدامة والتحديات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حسابات للبيئة في القرن الحادي والعشرين»، شبكة البصمة العالمية- كلية الحقوق جامعة سان فرانسيسكو تقرير تم إعدادة بتفويض من منتدي البحوث الاقتصادية في القاهرة .

شريف محمد عطية (٢٠٠٦): الوعي البيئي لأطفال المرحلة الابتدائية وعلاقته بممارسة بعض العادات الصحية –رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد المنزلي –جامعة المنوفية.

صبري الدمرداش إبراهيم، محمد أحمد دسوقي (١٩٩٥): الاتجاهات البيئية لطلاب كليات التربية في جمهورية مصر العربية –بحوث ودراسات في التربية البيئية- المجلد (٨)-مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة .

الصندوق العالمي لصون الطبيعية (٢٠٠٩): تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية –هيئة البيئة – أبوظبي –دولة الإمارات العربية المتحدة .

طلعت غبريال، يسرى عفيفي، مصطفي محمد (٢٠٠٣): فعالية برنامج للتدخل الإرشادي في تنمية الاتجاهات نحو البيئة لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية- مجلة العلوم البيئية –مج(٦)-يونيه- معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس-مصر.

عائشة عنبر سعيد(٢٠٠٣): الاتجاهات والممارسات السلوكية للمرأة في دولة قطر نحو مشكلة التلوث البيئي – رسالة ماجستير غير منشورة – معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس.

عبد الحميد حسن شقير (٢٠١٤) : النفايات الإلكترونية. ومخاطرها على الصحة والبيئة - مجلة الكويت –العدد (٣٧٠) متوفر على الموقع التالي http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=12301&pid=3928

عبير عبد الخالق (٢٠١٤) : التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة –الطبعة الأولى – الدار الجامعية –مصر .

علاء الدين عبد الغفار حسين (٢٠٠٨): التحديات البيئية – المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة-كلية التمريض – جامعة حلوان .

ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم (٢٠١٠): التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية - مجلة دراسات العلوم الإدارية -مجلد رقم (٣٦) -عدد(١) - عمان-الأردن.

مجدى عدوى (٢٠٠٤): التلوث البصرى كأحد مظاهر تلوث البيئة – أسبابة –ووسائل علاجه - مؤتمر الفن والبيئة -كلية التربية الفنية -جامعة حلوان -مصر.

محمد أحمد الحمزاوى (٢٠٠٥):المؤشرات الاجتماعية التخطيطية لسياسة الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة - المؤتمر العلمي الثامن عشر "الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر "كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان-مصر.

محمد السيد ابراهيم أرناؤوط (٢٠٠٣): طرق الاستفادة من القمامة والمخلفات الصلبة والسائلة- مكتبة الدار العربية للكتاب- القاهرة.

محمد السيد أحمد، أسامة عبد الرحيم على، أماني السيد غبور، محمد أحمد إبراهيم صقر (٢٠١٢) : فاعلية صحيفة الكترونية مقترحه في تنمية بعض المفاهيم البيئية والوعي البيئي لدى طلاب المرحلة الإعدادية –المؤتمر العربي السابع – الدولي الرابع (إدارة المعرفة وإدارة راس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربي – كلية التربية النوعية –في الفترة من (١١ -١٢) ابريل-جامعة المنصورة-مصر.

محمد خميس الزروكه (٢٠٠٦): البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان- دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية-مصر.

محمد فتوح يوسف أبوالعينين (٢٠٠١): التلوث البصرى وعلاقته بالتذوق في مرحلة الطفولة المتأخرة -رسالة ماجستير - معهد دراسات البيئة- قسم الدراسات الإنسانية - جامعة عين شمس -مصر.

محمد يحيى حسن المعافا(١٩٩٨):برنامج مقترح لتنمية التربية البيئية في مجال الدراسات الاجتماعية لطلاب المرحلة الابتدائية وأثره على تنمية الوعي البيئي باليمن – رسالة دكتوراه – كلية التربية – جامعة طنطا-مصر.

مروة صلاح عثمان البيجاوى (٢٠١٦): الإدارة الاستراتيجية لمنظومة المسكن الذكى وانعكاسها على جودة الحياة الأسرية كمدخل للتنمية المستدامة -رسالة دكتوراه غير منشورة- كلية الاقتصاد المنزلي -جامعة حلوان .

مصطفي عبد المجيد(١٩٩٢): دراسة اتجاهات الكبار نحو بعض مشكلات البيئة المصرية – رسالة ماجستير – معهد الدراسات والبحوث البيئة-جامعة عين شمس-مصر.

منار عبد الرحمن محمد خضر، ماجدة إمام إمام سالم (٢٠٠٥) : السلوك الاستهلاكي للمرأة في ضوء المواصفات القياسية للجودة وعلاقته بنوع ميزانية الأسرة –العدد (٢١)-المجلة المصرية للإقتصاد المنزلى –جامعة حلوان –مصر.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠١٣): التربية من أجل التنمية المستدامة - اليونسكو.

منى عبد الهادي حسين سعودي، مسعد سيد عويس، سعد كامل غبريال (٢٠٠٣): فعالية استخدام الأنشطة البيئية المتعددة على تنمية الاتجاهات البيئية وبعض المهارات الحياتية لدى ممارسين الأنشطة بالمراكز الصيفية – المجلد السادس –مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس-مصر .

مها سليمان أبو طالب (٢٠٠٢) : ممارسات ربات الأسر العاملات وغير العاملات لأساليب وطرق ترشيد استهلاك المياه في المنزل – مجلة بحوث الاقتصاد المنزلى –مج (١٢) – ع (٣) –جامعة المنوفية -مصر.

نادية عبد المنعم السيد عامر(٢٠١٦) : السلوك الاستهلاكي لدى عينة من ربات الأسر وعلاقته بالتنمية المستدامة - بحث علمي منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع بعنوان "تفعيل دور الاقتصاد المنزلي في المواطنة وتنمية المجتمع "- كلية الاقتصاد المنزلي - في الفترة من (١٦-١٧)مايو-جامعة حلوان -مصر.

نبيل فتحي السيد قنديل (٢٠١٢): البصمة البيئية وخيارات الاستدامة في البلدان العربية – المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)- المؤتمر السنوي الخامس في الفترة من (٢٩-٣٠) نوفمبر – بيروت –لبنان .

نجوى إبراهيم هيكل (٢٠٠٣): "برنامج إرشادي لربات الأسر العاملات للعناية ببعض الأجهزة المنزلية" – رسالة ماجستير-قسم إدارة المنزل والمؤسسات– كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة المنوفية – مصر.

نجوى عادل حسن (٢٠٠٧): "تأثير كل من مهارة ربة الأسرة في أداء أعمال صيانة وإصلاح المرافق المنزلية والدافع للإنجاز على حالة المسكن" – المؤتمر العربي الحادي عشر للاقتصاد المنزلي – الاقتصاد المنزلي والتطور التكنولوجي في الفترة من (٦-٧)أغسطس ٢٠٠٧-كلية الإقتصاد المنزلى –جامعة المنوفية – مصر .

نضال أبو زكى (٢٠١٣) : تحديات ترشيد الاستهلاك– مؤسسة البيان للنشر والإعلام – دبي- دولةالإمارات العربية المتحدة .

نهي الزاهر السعيد حسن (٢٠٠٤): دراسة لمستوى معارف المرأة الريفية في بعض المجالات المتعلقة بالحفاظ على البيئة بمركز كفر الشيخ - رسالة ماجستير- كلية الزراعة بكفر الشيخ - جامعة طنطا- مصر.

هدى بنت عبد الرحمن العبد، وجدان بنت عبد الرحمن العودة (٢٠١٥): وعي وممارسات ربة الأسرة نحو شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالسلوك الاستهلاكي- مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية- مارس- جامعة المنصورة -مصر .

هنادي محمد عمر قمرة (٢٠٠٣) : القيم الأسرية وعلاقتها بأنماط السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية - رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التربية للاقتصاد المنزلي – مكة المكرمة .

وجدان بنت عبد الرحمن العودة (٢٠١٣): السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الأسرى-مجلة بحوث التربية النوعية- أكتوبر- عدد (٣٢)-جامعة المنصورة -مصر.

وزارة البيئة والمياه (٢٠٠٧): مبادرة البصمة البيئية للحياة الفطرية - أبوظبي -دولة الإمارات العربية المتحدة .

وفاء شلبي، منار عبد الرحمن خضر (٢٠٠٣): إدارة وتنمية الموارد البشرية – كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان – القاهرة – مصر.

وفاء صالح مصطفي الصفتي (٢٠٠٧): فاعلية تطبيق نظام مقترح لإدارة جودة البيئة المنزلية (دراسة تجريبية) – رسالة دكتوراه –قسم إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة –كلية الاقتصاد المنزلي – جامعة حلوان –مصر.

وفاء صالح مصطفي الصفتي (٢٠١٢): فاعلية تطبيق برنامج إرشادي للحد من مخاطر استخدام الأدوات والأجهزة المنزلية – مجلة علوم وفنون - عدد يناير-جامعة حلوان-مصر .

وفاء فؤاد شلبي (١٩٩٩): "إدراك الزوج لدوره في المسئوليات الأسرية وعلاقته بدافعية الزوجة للإنجاز" – المجلة المصرية للاقتصاد المنزلي – الجمعية المصرية العامة للاقتصاد المنزلي – ديسمبر العدد الخامس عشر – جامعة حلوان-مصر.

وفاء فؤاد شلبي، جيلان صلاح الدين القباني (١٩٩٨): اتجاه ربة الأسرة نحو ترشيد الاستهلاك وعلاقته بالتوافق الأسرى- المؤتمر المصري الثالث للاقتصاد المنزلي- كلية الاقتصاد المنزلي- في الفترة من (٨-٩) سبتمبر-جامعة المنوفية -مصر.

Bozell, Mauressn, R; Liston, Cynthia, D; (2010): Building Effective Green Energy Programs in community colleges, workforce strategy center.

Dark, Elias.(2006):UNESCO's approach to the decade of education for sustainable development (DESD) in Asia & the Pacific ,Australian Journal of Environmental education , Vol (22) N(1)P.83-86.

Durham, Wesley T.(2004): The family planning communication of voluntarily. Child-free-couples Dissertation Abstracts International, Vol.65-11A.

Emerton, L. and Bos, E. (2014). Value: Counting ecosystems as an economic part of water. World Conservation Union (IUCN), Gland.

Ericksen, P. and Woodley, E. (2015). Using Multiple Knowledge Systems: Benefits and Challenges. In Millennium Ecosystem Assessment. Volume 4, Multiscale Assessments.Island Press, Washington, DC.

Giddings, B., Hopwood, B. and O'Brien, G. (2012). Environment, economy and society: fitting them together into sustainable development. In Sustainable Development 10(4):187-196.

Githens, Rod; Sauer, Timothy(2010): Going Green online: Distance learning prepares students for success in Green – Collar job Markets, community college journal, V. 80, N. 6, p. 32 – 35.

Helen Rose, Alaiokie (1992): The role of women environmental cnoservionalists, obstacles to women's role –International conferences on women environment-High Institute of Public Health-Alex University - Egypt.

Lansu,A and Sloep, J,B and Mieras,R,D.(2010): Learining in networks for Sustainabale a development ,proceedings of the Seventh International Conference on Networking Learning ,Center for Learning Sciences and Technologies ,Open Universities ,the Netherlands.

Rudolph, Roger, L. (1999): The Effects of Advertising Message on Consumer Risks Perceptions and Decision- Making Ph.D. University of Minnesota.

Russell. K. M , Victoria – Ch .L (2005) : Health Beliefs and Social in Home Safety practices of Mothes With Preschool Children's Image : Journal of Nursing – School arship .Spr, vol 28 (1) .

Soeripto (1992): Women and men's role in community management of water supply and sanitation in Kerobokan, Bati, Indonesia.Women and Environment Confrence, Alex.

Steven, Kane. (2006): Management of Electronic Waste: The California Approach. Journal of Environment Health. June.

Family's Consumption Policies and their Impact on the Environmental Footprint in Light of the Sustainable Development

Sanaa M. A. Al-Najar

Department of Family and Childhood Institutions Management –Faculty of Home Economics-Helwan University

ABSTRACT

Nowadays, the world is witnessing an increasing interest in the sustainable development issues especially in the developing countries that are trying to cope up with global progress. This requires exerting excessive efforts to make best use of all material and human resources in order to achieve the desired economic and social growth and satisfy all human needs. Thereon, the current research aims to reveal the familial consumption policies and its impact on the environmental footprint in light of the sustainable development. The research sample comprised 222 working and non-working wives of different economic and social levels .The research instruments included the following; the form of general data, the questionnaire of family's consumption policies and the questionnaire of housewife's awareness of the environment footprint and sustainable development .The research adopted the analytical descriptive methodology .The research concluded the following results:- There are differences of statistical indication, at 0 .01 function level, among the averages of research sample marks at familial consumption policies (rationalization / extravagance policies – maintenance / negligence policies – advice and guidance / lenience and indifference policies – overall family's consumption policy) according to (wife's work - residence venue – wife's age – household facilities needy of maintenance).There is also a difference in these policies according to wife's level of education, in favor of medium education level. - There are no differences of statistical indication among the averages of research sample marks at familial consumption policies (recycling / non-recycling policies) according to wife's work and according to household facilities needy of maintenance. - There are differences of statistical indication, at 0 .05 function level, among the averages of research sample marks at familial consumption policies (rationalization / extravagance policies – maintenance / negligence policies – advice and guidance / lenience and indifference policies – overall family's consumption policy) according to the presence of pollution or noise close to dwelling.- There are differences of statistical indication, at 0 .01 function level, among the averages of research sample marks at familial consumption policies (rationalization / extravagance policies – maintenance / negligence policies – advice and guidance / lenience and indifference policies – overall family's consumption policy) according to family's income, in favor of the lower one. - There are no differences of statistical indication among the averages of research sample marks at awareness of environment footprint with its axes (awareness of environment footprint and its causes – awareness of sustainable development and its requirements – the questionnaire of overall awareness of environment footprint) according to wife's work. - There are differences of statistical indication, at 0 .01 function level, among the averages of research sample marks at awareness of environment footprint with its axes and overall according to residence venue, in favor of the urban residence, and according to wife's age, in favor of the higher one and according to family's income, in favor of the higher one. Whereas, difference in wife's education level was in favor of the higher one at 0.05 function level. - There is a correlation of statistical indication, at 0.01:0.05 function levels, between family's consumption policies represented in the defined positive and negative policies and wife's awareness of environment footprint and sustainable development with its axes (awareness of environment footprint and its causes – awareness of sustainable development and its requirements – the questionnaire of overall awareness of environment footprint) and middleware variables defined at this study. The researcher recommended; the necessity of raising the awareness level of environment footprint and its relationship with the deteriorating environment and climate change, stimulating all society individuals and sectors to practice reliable behaviors and take responsibility to lower the environment footprint level and raising the awareness of family's consumption policies and its role in achieving sustainable development directly and indirectly through the informative programs and all education, social and familial institutions. The two researchers also set a conception of a suggested strategy to develop the household environment system through improving the Egyptian family's consumption policy with the aim to achieve the societal sustainable development.